الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة - بوسعادة
المجاهد الفريق أحمد قايد صالح
قسم اللغة العربية

Ecole Normale Supérieure
Bou-Saada
Dép. L A

اعتمدت بتاريخ:
في 22/04/26
تحت رقم 06

محاضرات في البلاغة العربية

(علم المعاني)

المقياس: بلاغة عربية

المستوى: السنة الأولى

الأستاذ: سمير ربوزي

الرتبة: أستاذ محاضر (ب) بالمدرسة العليا للأساتذة ببوسعادة

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنّ علم البلاغة من أهمّ علوم اللغة العربية، وأرفعها منزلة بينها؛ وذلك أنه يعين الطالب خاصّة، والناطقين بالعربية عامّة: على معرفة أسرار الجمال في كلام العرب، وكيفية مطابقته لمقتضيات الأحوال، مع الفصاحة والحُسن؛ ولذلك فإنه من غير الممكن للطالب أن يبرُز في هذا العلم، ولا أن يجد له حلاوة إلا إذا كان له رصيدٌ كافٍ من قواعد علم النحو، ومباحث علم الصرف وفقه اللغة ومفرداتها، وكذا عنايةٌ معتبرة بقراءة القرآن الكريم، وأحاديث الرسولﷺ، وحِفظ ما أمكن من عيون أشعار العرب، وخطبهم، والوقوف على ما فيها من دلائل الفصاحة، وأساليب البلاغة العالية.

يتكوّن علم البلاغة من علوم فرعية ثلاثة؛ هي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وسنتناول بإذن الله تعالى في هذه المطبوعة أهمّ محاور العلم الأوّل من هذه العلوم، وهو علم المعاني، ونقدّم له، وللكلام عن البلاغة العربية بشكل عام، بمقدّمات هامّة وأساسية، هي: الفصاحة والبلاغة – نشأة علم البلاغة وأشهر أعلامها – علوم البلاغة الثلاثة وأبرز الفروق بينها، واللهَ تعالى نسأل أن يرزقنا الإخلاص، والتوفيق، والسداد.

<u>مراجعُ يحتاج إليها طالب علم البلاغة</u>:

من أهمّ مراجع علم البلاغة التي يمكن للطالب أن يرجع إليها للمراجعة، أو إنجاز البحوث، نذكر:

– **<u>منظومة مائة المعاني والبيان</u>**: لابن الشحنة الحنفي، يُنصح بحفظها، وقراءة شرح مختصر عليها.

- **دروس البلاغة لحفني ناصف وآخرين**، شرح الشيخ ابن عثيمين.
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**: لأحمد الهاشمي.
- **البلاغة الواضحة** لعلي الجارم ومصطفى أمين.
- **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح**، لعبد المتعال الصعيدي.
- **علم المعاني**: لعبد العزيز عتيق.
- **علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)** لأحمد مصطفى المراغي.
- **التبيان شرح مائة المعاني والبيان** لمحمد نصيف.
- **البلاغة تطوّر وتاريخ**: لشوقي ضيف.

وهذه الكتب مناسبةٌ لمستوى الطالب المبتدئ في علوم البلاغة، ثم تأتي كتب أخرى أكثر توسّعًا؛ مثل: المثل السائر لابن الأثير، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، والشرح المطوّل عليه للسعد التفتازاني، وسرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي، والبيان والتبيين للجاحظ، ودلائل الإعجاز للجرجاني، ونحوها، غير أنّها –على أهمّيتها– غيرُ مناسبة للطالب في هذه المرحلة؛ لأن العلم –أيّ علم– يؤخذ شيئا فشيئا، ومن لم يتدرّج في طلب العلوم جمع كثيرا، ولم يستفد إلا قليلا، وخرج في النهاية فارغ اليدين، والله تعالى نسأل أن يوفّق الجميع إلى ما يحبّه ويرضاه، وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

*****

المحاضرة الأولى: الفصاحة والبلاغة

1- تعريف الفصاحة، وبيان أنواعها وشروطها.

أ/ **لغة:** هي البيان والظهور؛ قال ابن فارس: "أصل هذه المادة يدل على خُلوصٍ في شيءٍ، ونقاء من الشّوب"[1]، تقول العرب: "أفصح اللبن إذا ذهب عنه اللبأ..، و أفصح الصبي في منطقه إفصاحا إذا فهمتَ ما يقول في أول ما يتكلم"[2]، وقولُ موسى عليه السلام الذي في القرآن الكريم: ﴿**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنّي لِسَانًا**﴾ **[القصص: 34]**؛ أي "أحسن بيانًا عما يريد أن يبينه"[3].

ب/ **اصطلاحا:** "هي **في المفرد:** خُلُوصه من تَنَافر الحروف، والغَرَابة، ومُخَالفة القِياس. وفي **الكلام:** خُلُوصه من ضعف التّأليف، وتَنَافُر الكلمات مع فَصَاحَتها، والتعقيد. وفي **المتكلّم:** مَلَكَةٌ يُقتدر بها على التّعبير عن المقصود بلفظ فَصِيح"[4].

ما يوصف بالفصاحة:

يظهر جليّا من خلال تعريف البلاغيين للفصاحة أن ما يوصف بها أمور ثلاثة[5]:

أولا الكلمة: وتتحقق فصاحتها بسلامتها من عيوبٍ ثلاثة:

الأول: التنافر؛ وهو وصفٌ في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها[6]، مثاله كلمات: **هعخع، عِقْجُق، الظشّ، الشصاصاء، مستشزرات،** ونحوها. فهذه الكلمات ونظائرها

---

(1) ابن فارس، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج4، ص506.

(2) انظر: الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج4، ص149.

(3) الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000م، ج19، ص577.

(4) انظر: القزويني، محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، د.تا، ج1، ص21، 28، 40، و: الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ -1983م ، ص167.

(5) ولم يكن الجرجاني صاحب التعريفات هو وحده من أشار إلى هذا؛ بل هو محل اتفاق بين علماء الأدب والبلاغة.

(6) القزويني: الإيضاح، ج1، ص22 (انظر كلام المحقق).

تسبّبَ ما بين حروفها من تقاربٍ في المخارج، أو تنافرٍ بين صفاتها، في ثقلها على اللسان؛ فخرجت عن الفصاحة، وعِيبَ مستعملها في كلام لغير نكتة بلاغية، أو ملحظ فنّي يكشفه الحذّاق من النقاد[1].

وينبغي أن يراعَى هنا أمر مهمّ هو أنّ التنافر ليس على درجة واحدة[2]؛ فهناك تنافر شديد؛ كما في لفظتي: الهعخع، والعقجق، ونحوهما. وتنافرٌ **أقلّ**، كما في كلمات: الظش، والشصاصاء، والنقاخ، ونحوها. وإنما عبّرنا بوصف الأقل ولم نجعلها قسمة ثنائية (أدنى وأعلى، أو شديد ويسير) لأنّ مَن تأمّل شواهد هذا العيب من عيوب الفصاحة أدرك أنّها متفاوتة بحسب ما بين حروفها من تنافر؛ فتنافرٌ شديد، وتنافر أقلّ شدّة، وثالث هو إلى اليسر أقرب، ورابع يحصل الخلاف بين النقاد والبلاغيين حوله: أهو كاف لإخراج الكلمة من الفصاحة أم يمكن اعتباره فصيحا، أو على الأقل في مرتبة دنيا من مراتب الفصاحة.

فائدة: ذكر ابن الأثير وبعض النقاد والبلاغيين عيبا آخر من عيوب فصاحة الكلمة، يمكن اعتباره عيبا مستقلا، أو إلحاقه بعيب التنافر؛ ألا وهو كون الكلمة مستكرهةً في السمع، مستهجنة في النفس، ولو مع سلامتها من التنافر اللفظي، ويسر النطق بها، خذ مثلا كلمة: **البعاق** التي تعني المطر، ثم استمع إلى ابن الأثير وهو يقول: "لا خلاف في أن لفظة **المزنة والديمة** حسنةٌ يستلذها السمع، وأن لفظة **البعاق** قبيحة يكرهها السمع..، وهذه اللفظات الثلاثة من صفة المطر، وهي تدل على معنى واحد، ومع هذا فإنك ترى لفظتي "المزنة" و"الديمة" وما جرى مجراهما مألوفة الاستعمال، وترى لفظ البعاق وما جرى مجراه متروكًا لا يستعمل، وإن استعمل، فإنما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة، أو من ذوقه غير ذوق سليم"[3].

ولئن كان ابن الأثير قد أثرى مبحث الفصاحة بفوائدَ عزيزةٍ، منها هذه المسألة، فإنه غفل عن ملحظ بلاغي، ومسلك بياني في غاية النفاسة والدقة، ومثلُه أيضا جماهير البلاغيين قديما

---

[1] خلافًا لمن يعدّ استعمال مثل هذه الألفاظ خروجًا عن الفصاحة مطلقا، وفيما يستقبلنا من سطور مزيد إيضاح لهذه المسألة بإذن الله تعالى.

[2] القزويني: الإيضاح، ج1، ص22.

[3] ابن الأثير، نصر بن محمد: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ج1، ص91.

وحديثا؛ بسبب المبالغة في فرض قيود شكلية، واعتماد قوانين معيارية في الحكم على بعض المفردات العربية بعدم الفصاحة، دون النظر في جميع مكونات السياق الذي استعملت فيه هذه المفردات، والدافع الذي أدّى بالشاعر/الكاتب إلى توظيف كلمات يظهر من خلال النطق بها – معزولةً عن سياقها– أنها غير فصيحة؛ أكان دافعا وجيها، ومقصدا مقنعا، أم كان ضربا من العبث، وعيبا من عيوب الفصاحة يعاب به، ويؤاخذ عليه؟ يقول ابن الأثير: "وأغلظُ منها قول أبي الطيب المتنبي:

جَفَخت وهُمْ لا يجْفَخون بها بهم * شيمٌ على الحسب الأغرِّ دلائل**

فإن لفظة "جفخ" مُرة الطعم، وإذا مرّت على السمع اقشعرّ منها..، وما أعلم كيف يذهب هذا وأمثاله على مثل هؤلاء الفحول من الشعراء؟!"[1].

ولا نشكّ في أن مثل هذا التساؤل الذي أظهره ابن الأثير قد أضمره أكثر من عرف شاعرية المتنبي من جهة، ودرس مبحث الفصاحة، وأقوال البلاغيين في شروط اتصاف الكلمة بها: ما الذي حمل أبا الطيب على تعريض نفسه للوم النقاد، وطعنهم في فصاحة بعض مفردات شعره؟ وبخاصة حين نعلم أن معنى **جفخت: فخرت**؛ فهي على وزنها، وتشترك معها في شطر حروفها؟!

يجيبنا أحد الباحثين فيقول: "الفعل جفخ يعني قاموسيا تكبّر وفخر، وقد لجأ إليه المتنبي ليتحدّى أعداءه في البلاط. وإذا كان النقاد قد ذهبوا إلى أن اللجوء إلى الغريب عجزٌ في صاحبه فمن السهل على المتنبي إحلال (فخرت) مكان (جفخت)، و(يفخرون) محل (يجفخون) ليبتعد عن الغريب. ولهذا فإن الضرورة أو العجز لم يلجئاه إلى الغريب، ولكنِ الرغبة في التمايز والانفراد هي التي دفعته إلى اختيار اللفظ الغريب. وهكذا يرى الجرجاني أن الفصاحة والبلاغة ليستا في اللفظ المفرد إلا إذا انتظم في سياق، وهو محقّ في ذلك؛ لأن الكلمة بمفردها مشروع معنى يحدّده ويقيّده السياق، وإذا كان الجرجاني قد ذهب إلى أن "الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها

---

[1] المرجع السابق: ج1، ص182.

بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر"[1] فإنني أذهب إلى أن (جفخت) فصيحة في سياقها على الرغم من تنافر حروفها وحوشيتها؛ لأنها رصفت في سياق لا يليق به غيرها"[2].

ومما يتأكّد به هذا المذهب، ويتكشّف لنا من خلاله جانبٌ خفي من جوانب براعة الشعراء العرب، وفي مقدمتهم الفحول والمطبوعون، ما وجّه به أحد الباحثين وغيرُه استعمال امرئ القيس للفظة: مستشزرات التي لم يكد يكتب أحد في البلاغة العربية قديما ولا حديثا إلا ومثّل بها لبيان عيب التنافر الذي تخرج به الكلمة عن الفصاحة[3]، مع أنّها في أحد أبيات معلّقته الشهيرة، هو قوله:

غدائرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا * تَضِلّ العِقَاصُ فِي مُثَنّى وَمُرْسَلِ**[4]

يقول الدكتور النويهي: "لاشكّ أنّ في قوله "مُسْتَشْزِراتٌ" تنافرا بين الحروف يجعل الكلمة ثقيلة النّطق، ولكن قليلا من التفكير يهدينا إلى أنّ هذا التنافر لازم لزوما فنّيا مؤكّدا؛ لأنّه ينطبق على الصورة التي يريد الشاعر أن يرسمها لهذه الخصلات الكثيرة الكثيفة التي تتزاحم على رأس محبوبته، وترتفع إلى أعلى ويغيب باقي الشعر الكثيف تحتها من مفتول ظلّ على انتظامه، وغير مفتول انطلق هنا وهناك..، ويزداد هذا وضوحا إذا نظرنا في البيت الذي يسبقه في وصف هذا الشّعر أيضا:

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَتنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ * أثيثٍ كَقِنْوِ النخلةِ الْمُتَعَثْكِلِ**[5]

فهذه الكلمة الأخيرة التي تبدو غريبة، نافرة لمسامعنا، والتي تثير سخريةَ متعلّمينا..، لا نظنّ قارئنا يحتاج الآن إلى أن ننبّهه إلى انسجامها بحروفها، وترتيب مقاطعها مع الصورة الكثيفة المتداخلة، التي يريد الشاعر أن يرسمها لهذا الشّعر الغزير، الغنيّ بالتجعّدات، المتدلي

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت، ط1، ص93.

[2] قاسم، محمد، و: ديب محيي الدين: علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د.ط، 2003، ص29.

[3] وينبغي أن يستوقفك –أيها الموفّق– هذا الملحظ المنهجي؛ وهو ندرة الشواهد التي أوردها مؤلفو البلاغة في حديثهم عن عيوب الفصاحة، وكأنّهم فتّشوا في دواوين العرب فلم يظفروا إلا بعدد قليل من الكلمات المنافية للفصاحة – بزعمهم–، وهذا يدلّك على شرف هذه اللغة، وقوّتها، وحيويتها، وخلوّها من الألفاظ المعيبة، إلا ما ندر.

[4] امرؤ القيس: الديوان، ص43، والبيت من الطويل.

[5] نفسه: ص43.

على ظهرها، فلا شكّ أن ما في إيقاع هذه الكلمة من اضطراب، وفي جرسها من ثقل، يحكي كثافة الصورة المؤدّاة وتموّجها"[1].

وجمعًا بين المذهبين، وتحصيلا للفائدتين نقول: إن كلمات: مستشزرات، واطلخم، وجفخت، ونقاخ ونحوها فيها من تنافر الحروف، والثقل على اللسان والسمع ما يمنع من استعمالها في الكلام الفصيح، إلا أن يكون في ذلك خدمةٌ للمشهد الكلامي، وتحقيقٌ للذّة إضافية ونوعية في عملية التلقي وقراءة النصوص الشعرية.

العيب الثاني من عيوب فصاحة الكلمة: مخالفةُ القياس؛ والمقصود به القياس الصرفي؛ فما خالف القياس الصرفي فإنه غير فصيح، ويمثّلون له بكلمة موددة في قول الشاعر:

إن بنيّ للئام زهدهْ * مالي في صدورهم من مودِهَ**[2]

والقياسُ: مودّة بالإدغام[3].

---

[1] انظر: محمد النويهي: الشعر الجاهلي، منهج في دراسته وتقويمه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.تا، ج1، ص44، 45.

[2] عامّة من كَتب في شروط الفصاحة أورد هذا الشاهد في الكلام عن عيب مخالفة القياس الصرفي.

[3] على الرغم من أنّ أكثر البلاغيين قديما وحديثا أوردوا هذا المثال في بيان مخالفة الكلمة للقياس الصرفي إلا أنّ في النفس شيئا من هذا؛ وذلك من جهتين اثنتين:

أما **الجهة الأولى** فهي أنّ من أهل اللغة وأصحاب المعاجم من اعتبر لفظة موددة جارية على القياس الصرفي، ففي التهذيب للأزهري أن الفراء قال: قال الفراء: ويقال في الحب: الود والود والمودة والموددة وأنشد: إن بني للئام زهدة، انظر: الأزهري: تهذيب اللغة، ج14، ص165.

وأما **الجهة الأخرى** فهي أنّ مثل هذا قد يسوغ لضرورة الشعر، وممن قال بذلك القزاز؛ انظر: الزّبيدي، محمّد بن محمّد: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، 1965، ج9، ص279.

وقال الصفدي صاحب تصحيح التصحيف: "ولا يجوز إبراز التضعيف إلاّ في ضرورة الشعر، كما قال الراجز في الاسم وذكر البيت، انظر: الصفدي، خليل بن أيبك: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ - 1987م، ص301.

ومن الشواهد التي أوردها أكثر البلاغيين في الكلام عن مخالفة الكلمة للقياس الصرفي كلمة: بوقات في قول المتنبي:

فَإنْ يَكُ بَعْضُ النّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ * فَفِي النّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ**

واستندوا في ذلك إلى أن كلمة بوق إنما تجمع على أبواق لا على بوقات، واعترض ابن جني على هذا القول اعتراضا شديدا فقال: "وقد عاب على أبي الطيب مَن لا مَخبَرة له بكلام العرب جمع بوق على بوقات، والقياس يعضده، إذ له نظائر كثيرة؛ مثل: حمّام وحمّامات، سرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثيرٌ في كلام العرب في جمع ما لا

الثالث: الغرابة؛ أي أن تكون الكلمة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفةَ الاستعمال عند العرب الخُلّص:

1- إمّا لكونها تحتاج إلى بحث وتفتيش في كتب اللغة والأدب؛ مثل كلمة: **مسحنفرة**؛ بمعنى متسعة، وكلمة: **جردحل**؛ بمعنى الوادي، ونحوهما.

2- وإما لأن السامع لها يحتار في فهم معناها ولو كان عارفا باللغة، واسع الاطلاع على مفرداتها وأساليبها؛ ومثّلوا لذلك بكلمة: مسرّج في قول رؤبة بن العجاج:

ومقلةً وحاجبًا مزجّجا * وفاحما، ومرسنا مسرّجا**[1]

فقد اختلف أئمة اللغة في تفسيره؛ فاختار بعضهم أنه من السيوف السريجية، أي أنّ الشاعر يشبّه أنف محبوبته بالسيف السريجي، وقال آخرون بل هو من السِّراج؛ والمعنى أنه يصف أنفها بالبريق واللمعان، قال الأصمعي: "ما كنت أعرف المسرج ولم أسمعه إلا في بيت للعجاج..، فسألت أعرابيا عنها فقال: أتعرف السّريجيات؟ يعني السيوف فقلت: نعم فقال: ذاك. أراد: يعني أن الأنف دقيق كالسيف السريجي؛ وهو منسوب إلى قين (حدّاد) يسمى سريجا. وقال آخرون: مسرّجا أراد منيرا كلون السراج"[2].

يعقل من المذكر". قلت: وأيًا كان الصحيح في مسألة جمع بوق على بوقات، فإنّ كون المتنبي اعتُرض عليه في استعماله هذا الفظ كما في الوساطة للجرجاني، وظلّ مصرا عليه، مفضلا له على لفظ أبواق مع أن الوزن يستقيم بكليهما، يرجع بنا إلى المسألة التي معنا، وهي تخريجات استعمالات الشعراء المجيدين ألفاظا ظاهرها عدم الفصاحة، وهي أنّها غالبا ما تكون لهم دوافعهم إلى ذلك؛ فتصير مثل هذه الاستعمالات منقبة للشاعر بعدما توهّمها كثير من النقاد والبلاغيين مثلبة، ولا نستبعد أن يكون المتنبي حين آثر استعمال لفظة البوقات هنا قصد إلى تحقيرهم، وتأنيث وصفهم، ونبزهم بالضعف والعجز، والله أعلم.

[1] انظر: ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص458.

[2] نفسه.

ومما عدّه البلاغيون من شواهد غرابة الكلمة قول عيسى بن عمر وقد سقط عن حمار له فاجتمع عليه الناس: "مالكم تكأكأتم عليّ تكأكُؤَكم على ذي جِنّة؟ افرنقعوا عني"[1]، فكلمة تكأكأتم غريبة لا يعرفها أيّ أحد؛ ولذلك أخرجوها عن الفصاحة[2].

ثانيا فصاحة الكلام: وتتحقق بسلامته من **تنافر الكلمات مجتمعةً**، ومن **ضعف التأليف**، ومن **التعقيد**، مع فصاحة كلماته، وفي هذا يقول ابن الشحنة[3] رحمه الله:

.....	***	**ثُمّ الفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النّاسِ:**
مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا	***	**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**
وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضًا خَالِ	***	.....

فالتنافر في الكلام: وصفٌ يوجب ثقله على اللسان، وعسر النطق به، يقول الجاحظ: "ومن ألفاظ العرب ألفاظٌ تتنافر، وإن كانت مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه؛ فمن ذلك قول الشاعر:

وقَبرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ * ولَيسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ**"[4].

وضعفُ التأليف: هو كون الكلام غير جارٍ على **المشهور** من قانون النحاة؛ كقول الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ * وحُسْنِ فعلٍ كما يُجزَى سِنِمّار**

---

[1] الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م، ج1، ص66.

[2] القزويني، الإيضاح، ج1، ص24، وغيره.

[3] هو أبو الوليد، محمد بن محمد، الشهير بابن الشحنة الحنفي، (749هـ-815هـ) ولَقَبُ الشحنة نسبةٌ إلى جده محمود، شحنة حلب؛ أي رئيس شرطتها، ولي قضاء حلب مرات عديدة، وله تصانيف أشهرها منظومة في علم البلاغة. انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، ج7، ص43.
وقد عرفت منظومته هذه (مائة المعاني والبيان) شهرة واسعة، وأقبل عليها الطلاب والمشتغلون بتدريس البلاغة إقبالا كبيرا لوجازتها، ودقة عباراتها، وشمولها لأكثر أبواب علم البلاغة ومسائله؛ ولذلك ينصح طالب العلم بحفظها، وقراءة شرح عليها.

[4] الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ط، 1423هـ، ج1، ص16.

فالضمير في لفظة بنوه يعود على أبي الغيلان، وهو متأخر في اللفظ ومتأخر في الرتبة؛ لأنه مفعول به، ومثاله أيضا عبارة ضرب غلامُه زيدا، ونحو ذلك[1].

وأما **التعقيد**: فهو أن يكون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع فيه:

إما من جهة اللفظ: بسبب تصرّفٍ غير موفّق من المتكلم؛ سواءٌ أكان تقديما، أم تأخيرا، أم حذفا، أم فصلاً، أم استعمالا للفظة مستهجنة أو غريبة في موضع من الكلام؛ ويسمى تعقيداً لفظيًّا، مثالُه قول الفرزدق يمدح إبراهيم المخزومي:

وما مثلُــه في الناس إلا مُملّكــا * أبو أمّه حــيٌّ أبــوه يقاربــه**

قال ابن عبد ربّه: "معناه: ما مثل هذا الممدوح في الناس إلا الخليفة الذي هو خاله، فقال: أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه؛ فبعّد المعنى القريب، ووعّر الطريق السهل، ولبّس المعنى بتوعّر اللفظ، وقبح البنية حتى ما يكاد يفهم"[2].

وإما من جهة المعنى: بسبب استعمال مجازات وكنايات لا يفهم المراد بها، ويسمى تعقيداً معنويًّا، مثاله: نشر الملك ألسنته في المدينة مريداً جواسيسه، والصواب نشر عيونه. وقول الشاعر (الطويل):

سأطلب بُعْدَ الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناي الدموعَ لتجمدا**

حيث كنّى بالجمود عن السرور، مع أن الجمود يكنى به عن البخل بالدموع وقت البكاء[3].

ثالثا: وأما فصاحة المتكلم: فهي ملَكة يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح في أيّ غرض كان[4]، وهي نوعان[5]:

فصاحة غريزية: يمنّ الله بها على من يشاء من عباده، فيجعله فصيحًا، قويّ الكلام، قوي الإقناع.

---

[1] القزويني: الإيضاح، ج1، ص29. اقرأ كلام المحقق.

[2] ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ، ج6، ص238.

[3] القزويني: الإيضاح، ج1، ص34.

[4] انظر: حفني ناصف وآخرون: دروس البلاغة، بشرح محمد بن صالح العثيمين، اعتنى بهما: محمد بن فلاح المطيري، مكتبة أهل الأثر، ط1، 1425هـ، 2004م، ص22. (كلام الشارح)

[5] نفسه. (كلام الشارح).

وفصاحة مكتسبة: وتتأتّى للمرء بكثرة القراءة في كلام العرب، وتعلّم أساليبهم في الخطابة، وحفظ ما أمكن حفظه من مفردات العربية، والتمييز بينها.

2- تعريف البلاغة، وبيان أنواعها وشروط كلّ منها.

أ/ **التعريف اللغوي**: البلاغة لغةً: الوصول والانتهاء؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ**﴾ **[البقرة: 234]**، أي قاربْنَه[1]، ويقال: بلغ فلان مكان كذا إذا انتهى إليه.

ب/ **اصطلاحا**: لها تعريفات عديدة، أشهرها تعريف الخطيب القزويني، وهو قوله: "**وأما بلاغة الكلام فمطابقته لمقتضى الحال، مع فصاحته**"[2].

ما يوصف بالبلاغة:

إذا كانت الفصاحة تطلق على الكلمة، والكلام، والمتكلم، فإن البلاغيين اتفقوا على أنّ البلاغة وصفٌ لا يُطلق إلا على الكلام والمتكلم؛ فلا توصف الكلمة بالبلاغة[3].

أما **بلاغة الكلام** فقد تقدّم بيان معناها في تعريف القزويني.

وأما **بلاغة المتكلم**: فباعتبار ما تقدّم معنا من كلام عن فصاحة المتكلم، وأنّها ملَكة قائمة في النفس راسخة فيها، واعتمادا على تعريف القزويني للبلاغة نقول: "**بلاغة المتكلم هي ملكةٌ قائمة في النفس، راسخة فيها، تعين المتكلم على تأليف كلامٍ فصيحٍ، مطابق لمقتضى الحال**".

وينبغي أن يُعلم أن أرقى مراتب البلاغة أن يتحقق للمتكلم أمران متكاملان[4]:

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج8، ص419.

(2) القزويني: الإيضاح، ج1، ص41.

تنبيه: من دقّة هذا التعريف اكتفاء صاحبه باشتراط فصاحة الكلام، وعدم ذكر فصاحة الكلمات؛ وذلك أن فصاحة الكلام تستلزم فصاحة الكلمات، بلا عكس؛ فكل كلام فصيح كلماتُه فصيحة، وليس كل كلام فصُحت كلماته فصيحا.

(3) قالوا لأنّ الكلمة لا تكفي في الغالب الأعمِّ المتكلمَ لإبلاغ ما يريد إبلاغه من المعاني والقصود.

(4) أثر اجتماع هذين الأمرين في الارتقاء بالمتكلم إلى أعلى درجات البلاغة لا يخفى على أكثر من له معرفة ولو يسيرة بهذا العلم وكثير من العلوم الأخرى، ولكنّ ما قد يخفى على البعض، أو ربما الكثيرين هو أنّ الصفة التي تسهم في تعزيز الصفة الأخرى، وتعويض نقصها، وتنمية مهاراتها: هي الصفة الثانية؛ أي أنّ من كان كثير النظر في بلاغة القرآن الكريم، وبلاغة النبيﷺ، وعيون أشعار العرب وخطبهم، فإنّه وإن لم تكن له ميول طبعية إلى الكلام البليغ، أو كان محدود الأفق والخيال في تذوّقه وإنشائه، فإنّه يتحصل له بإذن الله تعالى من ذلك الشيء الكثير، وربما فاق كثيرا ممّن كان ميالا بطبعه إلى البلاغة، متقنا لبعض أساليبها وفنونها.

1. أن يكون ميّالا إلى الكلام البليغ، مستعذبا له، خصبَ الخيال، رحبَ الفكر، ويمكن أن نعتبر هذه الصفات صفات خَلقية.

2. وأن يكون ذا ثقافة لغوية، وأدبية، كثير القراءة في النصوص البليغة، وفي مقدمتها كلام الله تعالى، ثمّ كلام نبيّهﷺ، ثم كلام خطباء العرب البلغاء، وشعرائهم الفحول، وأن يكون مع ذلك خبيرا بأحوال النفوس، وما تتطلبه مقامات الكلام، وخصوصيات المخاطَبين، وهذه صفاتٌ مكتسبة.

* * * * *

المحاضرة الثانية: نشأة علم البلاغة وأشهر أعلامه

قبل الحديث عن نشأة علم البلاغة، يحسن بنا الكلام عن مسألة من صميم البحث في هذا العلم الشريف، وهي علاقة هذا العلم بالقرآن الكريم، أو بالأحرى أثر القرآن الكريم في تأسيس علم البلاغة؛ وهو أن علم البلاغة العربية إنما نشأ أوّل الأمر دفاعا عن لغة القرآن الكريم، وإثباتا لإعجازه[1]، وهذا ما لا ينبغي أن يغيب عن ذهن طالب هذا العلم؛ لأنه يُكسبه إدراكا حقيقيا، وتصوّرا صحيحا للغاية التي نشأ لأجلها علم البلاغة من جهة. ولأنه يرسم له طريقا واضحا، ونهجا مستقيما في مشواره الذي يقصده في تعلّم مباحث هذا العلم من جهة أخرى؛ فيأخذ ما ينفعه ويُمتعه، ويطرح ما يُضيع عليه وقته، ولا يحقق له متعة حقيقة، ولا لذّة طيّبة.

والآن ننتقل إلى الحديث عن أبرز مراحل تشكّل علم البلاغة، وتطوّره، فنقول:

يكاد يتفق جميع من كتب في علم البلاغة على تخصيص جانب معتبر للحديث عن نشأته وتطوره، ويمكن القول إن عموم ما قدّمه الباحثون في هذه المسألة ما بين متقارب ومتطابق، ولهذا نفضّل أن نكتفي بعمل منظم، وجهد مشكور قدّمه الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في كتابه "البلاغة العالية"، قسّم فيه نشأة الكتابة في علم البلاغة وتطورها إلى أربعة أطوار[2]:

الطور الأول: يبتدئ من عصر الجاحظ (ت: **255هـ-868م**) إلى عهد عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ-1078م)، ويمتاز هذا الطور بأن الكلام فيه عن الفصاحة والبلاغة كان أقرب إلى الأدب منه إلى البحث الفلسفي، كما يظهر هذا في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب الصناعتين للعسكري، وفي أشباههما من كتب هذا العهد.

---

[1] يتّفق عامة من أرّخ لعلوم الأدب والبلاغة أنّها إنما نشأت في بدايتها لخدمة كتاب الله تعالى، وإثبات إعجازه، والردّ على المشكّكين فيه، والطاعنين في بيانه؛ ولا أدلّ على ذلك من كون المصنفات الأولى في هذه العلوم كانت تحمل عناوين: معاني القرآن، ومجاز القرآن، ومشكلاته، وغريبه، وقد رصد لنا أهل العلم عشرات المصنفات أُفردت لهذا الخصوص.

[2] ينظر: الصعيدي، عبد المتعال: البلاغة العالية (علم المعاني)، مكتبة الآداب، مصر، ط2، 1411هـ-1991م، ص1.

الطور الثاني: من عهد عبد القاهر الجرجاني إلى عهد السكاكي (ت: 626هـ–1029م)، ويمتاز هذا الطور بشيء من الأخذ عن البحث الفلسفي، يسرف فيه أحيانا، ويقتصد أحيانا أخرى، ويحاول مع هذا ألا يفرّط في الصبغة الأدبية للطور الأول، وأفضل مثال لهذا الطور كتابا عبد القاهر دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة.

الطور الثالث: من عصر السكاكي إلى عصر النهضة، ويمتاز بطغيان البحث الفلسفي فيه على الصبغة الأدبية التي امتاز بها الطور الأول، واكتمال الكلام عن الفصاحة والبلاغة من الناحية العلمية، وانقسام علم البلاغة إلى العلوم الثلاثة المعروفة.

الطور الرابع: يبتدئ من عصر النهضة[1] إلى عصر المؤلف؛ ويمتاز بمحاولة القضاء على البحث الفلسفي في هذه العلوم، والأخذ بها في طريقة العلوم الرياضية بدل هذه الطريقة الفلسفية؛ مسائل موجزة، وتمرينات شعرية ونثرية، وأجوبة عنها مقرونة بها، أو مطلوب من المتعلم معرفتها.

وهذه الطريقة الرياضية هي التي تغزو الآن سائر العلوم، كما كانت تغزوها الطريقة الفلسفية قبلها..، والذي أراه أن كل طائفة من العلوم لها طريقتها التي تناسبها في التعليم، فإذا طغت عليها طريقة غيرها لم تُحدث إلا فسادا فيها، فطغيان الطريقة الرياضية في علوم البلاغة غير محمود الأثر فيها، كما أن طغيان الطريقة الفلسفية فيها غيرُ محمود الأثر أيضا"[2].

وأما عن مسألة من أوّل من ناقش مسائل بلاغية في كتابه، فيرى كثير من الباحثين والبلاغيين أنه **أبو عبيدة معمر بن المثنى** (ت210) في كتابه مجاز القرآن[3]، ثم جاء **الجاحظ**

---

[1] ويؤرخون له في الغالب بدخول نابليون إلى مصر فيما يسمى بالحملة الفرنسية على مصر 1798م.

[2] نفسه، ص2.

[3] يروي لنا كثير من المؤرخين والأدباء قصةً يكاد يكون محلّ إجماع بينهم أنها سبب تصنيفه هذا الكتاب؛ ملخصها أن رجلا سأل أبا عبيدة عن قول الله تبارك وتعالى: طلعها كَأَنّهُ رُؤُوس الشّيَاطِين، وإنما يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله وهذا لم يعرف فقلت إنما كلمهم الله تعالى بما يعرفون وعلى كلام العرب أما سمعت قول أمرى القيس:

أيقتُلنى والمَشْرفىُ مضاجعى * ومسنونةٍ زُرقٍ كأنياب أغوال**

وهم لم يروا الغول؛ ولكن لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به، فاستحسن الفضل ذلك واستحسنه السائل. قال أبو عبيدة: فعزمت منذ ذلك الوقت أن أضع كتابا لمثل هذا وأشباهه، فلما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميته كتاب المجاز، وسألت عن الرجل فقيل هو من كتاب الوزير وجلسائه يقال له إبراهيم بن إسماعيل بن داود الكاتب"

ووسع كثيرا من المباحث البلاغية في كتابه البيان والتبيين. ليأتي بعده نقاد وبلاغيون أسهموا في مزيد تشييد بنيان صرح علم البلاغة، وإثرائه، وتشقيق مسائله ومباحثه، ونذكر من هؤلاء:

- **عبد الله بن المعتزّ** (ت 296هـ)، في كتابه البديع.
- **أبو هلال العسكري** (ت 395هـ) في كتاب الصناعتين.
- **أبو علي، الحسن بن رشيق القيرواني** (ت 456هـ) في كتابه العمدة في صناعة الشعر ونقده.
- **ابن سنان الخفاجي** (ت 466هـ) في كتابه سرّ الفصاحة.
- **الزمخشري** (ت 538هـ) في كتابيه: الكشاف وأساس البلاغة.
- **فخر الدين الرازي** (ت 606هـ) في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.
- **أبو يعقوب السكاكي** (ت 626هـ) في كتابه الشهير مفتاح العلوم.
- **ضياء الدين ابن الأثير** (ت 637هـ) في كتابه: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.
- **الخطيب القزويني** (ت 739هـ) في كتابه: الإيضاح في علوم البلاغة.

ولا ينبغي أن يفوتنا هنا أن نلفت عناية الطالب إلى أمرٍ في غاية الأهمية؛ هو أنّ كثيرا ممن كتب في علم البلاغة كانت لهم منطلقات عقائدية، وأهداف دينية، تتمثل إجمالا في تقرير عقائدهم ومذاهبهم، ويظهر هذا جليّا في تفسير الزمخشري المسمى بالكشاف، ونهاية الإيجاز للرازي، وغيرها، فليكن هذا الأمر من طالب العلم على أتمّ بال.

<u>عبد القاهر الجرجاني وبداية تشكّل علوم البلاغة، وارتسام حدودها</u>

يرى كثير من الباحثين، قديما وحديثا، أنّ بداية تشكّل علوم البلاغة كان مع عبد القاهر الجرجاني، في كتابيه: **دلائل الإعجاز، الذي وضع فيه نظرية علم المعاني، وأسرار البلاغة، الذي وضع فيه نظرية علم البيان**، كما وضع ابن المعتز قبله أساس علم البديع، وقد كانت البلاغة العربية في أول الأمر وحدة شاملةً لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز. وكُتُب المتقدمين من علماء العربية خير شاهد على ذلك؛ ففيها تتجاور مسائل علوم البلاغة، ويختلط بعضها ببعض من غير فصل بينها.

انظر: الثعالبي، عبد الملك بن محمد: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، د.تا، ص78.

"وقد فُتن البلاغيون بعمل الجرجاني؛ فراحوا يرددون كلامه، ويقفون عنده؛ لا يتجاوزونه إلى عمق أو ابتكار، كأنما البحث في البلاغة قد انتهى بعبد القاهر الجرجاني"[1].

التشكّل النهائي لعلوم البلاغة عند السكاكي، ما له وما عليه

يكاد يتّفق البلاغيون منذ عصر السكاكي، وإلى يوم الناس هذا، على أنّ علم البلاغة قد عرف تحوّلا جذريا على يد أبي يعقوب السكاكي، وتحديدا في كتابه مفتاح العلوم، وتجنّبا للإطالة نوجز مجمل ما وصف به النقاد والباحثون عمل السكاكي في نقطتين اثنتين:

– أنّه فصل بين علوم البلاغة الثلاثة فصلا نهائيا، وأرسى لكل علم قواعده وأصوله، وهي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

– الأمر الثاني غير بعيد عن الأول، بل هو أساسه، ودافعه، والمنهج الذي سار عليه السكاكي في ذلك كلّه؛ ألا وهو أنه أدخل على الدرس البلاغي قواعد علم المنطق، وقوانين الفلسفة وعلم الكلام، وهو ما يسميه هو الاستدلال.

لقد كانت البلاغة قبل السكاكي، وبخاصة عند روّاد المدرسة الأدبية (ويسميها البعض مدرسة العرب، ويقابلونها بمدرسة العجم) تعتمد على ملامسات ذوقية، وإجراءات نقدية جمالية، وتتجنب استعمال العبارات الفلسفية، والأساليب المنطقية والجدلية، وتسعى جاهدة إلى تحقيق أهداف حدّدها كثير من النقاد والبلاغيين، نختار من بينهم الأستاذ عبد العزيز عتيق الذي أوجز فقال: "ذلك كان مسار الدراسات البلاغية قبل السكاكي: تنبيهٌ إلى مواطن الحسن والجمال من الكلام، وشحذ لملكات صنّاعه الفنية، ومحاولات للكشف عن العناصر الجمالية في البيان العربي، وتربية لملكة الذوق، وتمكين كل ذي موهبة أدبية من أن يقرأ ويفهم، ويستحسن ويستقبح، ويوازن ويفضل، أو بعبارة أخرى من أن **ينقد العمل الأدبي ويحكم عليه.** في هذا المنهاج **لم تكن محاولة الاهتداء إلى العناصر الجمالية في البيان العربي غاية في حد ذاتها بمقدار ما كانت وسيلة** لشحذ الملكات، وتنمية الذوق، وإرهاف الحس، وتكوين البلغاء والنقاد"[2].

---

[1] انظر: علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1430 هـ – 2009م، ص25–26.

[2] نفسه، ص27.

ويمكن القول إن البلاغة اتّجهت مع السكاكي إلى الطابع المعياري القواعدي، وابتعدت عن الطابع الفني الذوقي؛ فصارت أشبه ما تكون بقواعد النحو والصرف، وفقدت كثيرا من نضارتها وحيويتها.

المحاضرة الثالثة: مدخل إلى علم المعاني

تعريف علم المعاني

لعلم المعاني تعريفاتٌ أكثرها متقارب، يرجع بعد التتبع والتأمل إلى تعريف القزويني الذي يأتي معنا قريبا، ولكن يحسُن بنا –لاعتبارين اثنين– أن نورد قبل ذلك تعريف السكاكي لهذا العلم، وهذان الاعتباران هما:

–أنّ ظهور علوم البلاغة في شكلها النهائي إنما كان على يديه في كتابه مفتاح العلوم.

– وأنّ في ذكر تعريفه بياناً لكونه سلك مسلك المناطقة والكلاميين في كتابه هذا، وخالف علماء العربية القدامى فيما درجوا عليه من وضوح العبارة، وسهولة الأسلوب، وجزالته، حيث قال: «**إنه (أي علم المعاني) تتبعُ خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره**"[1]. وقد تعقّب الخطيب القزويني هذا التعريف من وجوه ثلاثة أهمها "أن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به، وأن قول السكاكي: "**وغيره**" مبهم لم يبين مراده به"[2].

وتعقّبه أساتذة باحثون آخرون فيما يتعلق بأسلوبه، وبعده عن الوضوح واليسر، منهم الأستاذ عبد العزيز عتيق الذي علّق على هذا التعريف قائلا: "فالتعريف، كما ترى، لا يجود بمعناه في سهولة ويسر، وإنما هو يعنّي طالبه عناء شديدا حتى يصل إليه، إن وصل؛ ومن أجل هذا كثر شراح السكاكي وملخصو بلاغته..، وأصبحت البلاغة عند أولئك الشراح والملخِّصين تنحصر في أمرين: أحدهما الالتزام ببلاغة السكاكي على أنها ختام البلاغة والذروة التي ليس

---

[1] السكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1407 هـ – 1987م، ص161.

[2] القزويني: الإيضاح، ج1، ص54.

بعدها مجال لمستزيد أو مجتهد. وثاني الأمرين إظهار المقدرة والبراعة في شرح كتاب «المفتاح» أو تلخيصه"[1].

نأتي الآن إلى تعريف القزويني لعلم المعاني الذي عرف شهرة واسعة في كتب البلاغة، واستحسنه أكثر الطلاب والباحثين لدقّته ووجازته، وهو قوله: "**هو علم تُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال**"[2].

– **الحال:** هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما.

– **ومقتضى الحال:** هو تلك الخصوصية، ومطابقة الكلام له: بمعنى اشتماله عليه؛ فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا، فإنكاره حالٌ يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكدا: "إن زيدا لقائم"، أو والله إن زيدا لقائم، وتأكيد الخبر هو مقتضى الحال"[3].

فعلم المعاني يُعنى بموضوع المطابقة؛ مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بينما يعنى علم البيان بكيفية تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه[4]، فتارة بأسلوب حقيقي، وتارة بأسلوب مجازي، وتارة بتشبيه، وتارة باستعارة، وتارة بكناية وهكذا.

وأما علم البديع فيُبحث فيه عن وجوه تحسين الكلام، بعد تحقّق مطابقته لمقتضى الحال (علم المعاني)، ووضوح الدلالة (علم البيان).

ومن أحسن ما وقفت عليه من بيانٍ لأهمّ الفروق بين علوم البلاغة الثلاثة؛ المعاني، والبيان، والبديع، تشبيه علم المعاني بالخياطة؛ حيث يأخذ الخياط مقاسات الزبون، ثم يستخدم ما عنده من أقمشة وأدوات بحسب قواعد علم الخياطة، ليكون الثوب مناسبا تماما لمن يلبسه.

---

[1] عتيق، عبد العزيز: علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ – 2009م، ص28 بتصرف.

[2] القزويني: الإيضاح، ج1، ص52.

[3] الصعيدي، عبد المتعال: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ–2005م، ج1، ص24.

[4] الإيضاح، ج1، ص123.

وتشبيه علم البيان بعلم الدعاية والإعلان؛ فالمعلن عن سلعة ما يُبرز محاسن سلعته؛ ويظهرها في أحسن صورة تستقطب المشترين، ويتجنّب كل أساليب الدعاية المنفرة الأخرى.

وأما علم البديع فهو بمثابة التطريز والتزيين للثوب بعد إتمامه، بإضافة خيوط أو ألوان، تزيده حسنا، وتسهم في مزيد ترغيب الناس في طلبه واستملاحه[1].

أبرز محاور علم المعاني وأبوابه:

مما تابع فيه عامة البلاغيين الخطيبَ القزويني في دراسته لعلم البلاغة: حصرُه أبواب علم المعاني في ثمانية أبواب: "أولها: أحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند. ورابعها: أحوال متعلقات الفعل. وخامسها: القصر. وسادسها: الإنشاء. وسابعها: الفصل والوصل. وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة"[2].

ولبيان سبب حصره أبوابَ هذا العلم من علوم البلاغة في هذه الأبواب الثمانية يقول: "ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه أما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه. أو لا يكون لها خارج: الأول **الخبر**، والثاني **الإنشاء**. ثم الخبر لا بد له من **إسناد ومسند إليه ومسند**. وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له **متعلقات** إذا كان فعلًا أو متصلًا به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس (يقصد **القصر**)، **والإنشاء** هو الباب السادس. ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع (**الوصل والفصل**). ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن"[3]. (الإيجاز والمساواة والإطناب).

---

[1] صاحب هذه المقارنة اللطيفة هو الدكتور محمد نصيف، في رسالته الوجيزة النافعة: التبيان في شرح مائة المعاني والبيان، د.ط، د.تا، ص22 وما بعدها.

[2] الإيضاح، ج1، ص55.

[3] نفسه.

وقد نظم الأخضريُّ[1] هذه الأبواب الثمانية في قوله:

إسنـــادُ، مسنـــدٌ إليـــه، مـــُســـنـــدُ * وَمُـــتَـعَـلّقـــاتُ فِـــعـــلٍ تُـــورَدُ**

قَصْـــرٌ وَإِنْشـــاءٌ وَفَصْـــلٌ وَصلٌ اَوْ * إيـــجـــازٌ اطـــنـابٌ مُسَاواةٌ رأَوْا**

من أجل ذلك ارتأينا أن نستعرض أبرز مسائل علم المعاني في ضوء هذا التقسيم لأبوابه، مع تعديلات يسيرة تفرضها طبيعة المحاضرات المناسبة لهذه المرحلة[2]، والبداية بأهمّ باب من هذه الأبواب، وهو أساس الكلام العربي، ومحوره الأهم: الإسناد[3].

---

[1] هو عبد الرحمن بن محمد الأخضري، البسكريّ الجزائري، ولد سنة 918هـ-1512م، بإحدى قرى بسكرة بالجزائر، وتوفي بها سنة 983هـ-1575م، له مصنفاتٌ من أشهرها منظومة الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، في علم البلاغة، انظر: الزركلي: الأعلام، ج3، ص331.

ويَنصح أهل العلم بالاطلاع على هذه المنظومة، وقراءة شرح عليها، ولكن بعد التعرف على أبواب علم البلاغة إجمالا من خلال العناية بمنظومة مائة المعاني والبيان لابن الشحنة، أو قراءة بعض الرسائل الموجزة في علم البلاغة؛ فإن شأن العلم أن يؤخذ شيئا فشيئا كما تقدّم معنا التنبيه إلى هذه المسألة المهمة النافعة.

[2] من أهمّ هذه التعديلات تقديم الكلام عن باب الإنشاء، وجعله تاليا للكلام عن الإسناد الخبري؛ ذلك أن الخبر والإنشاء تربط بينهما علاقة قوية ناشئة عن كونهما قسما الكلام، ولذلك تعارف أكثر النحويين والبلاغيين المعاصرين على أن يعطفوا دراسة الإنشاء على دراسة الخبر. وممن اعتمد هذه الطريقة من البلاغيين المعاصرين نذكر: أحمد الهاشمي في جواهر البلاغة، وعبد العزيز عتيق في علم المعاني، وغيرهما.

ويمكن أن نذكر تعديلا آخر اعتمده كثير من الباحثين قديما وحديثا؛ هو عدم فصل الكلام على المسند إليه عن الكلام على المسند عند دراسة أحوالهما المتعلقة بعلم المعاني؛ مثل الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير؛ وذلك أن كلا منهما تعرض له أحوال منها تسهم في تحقيق بلاغة القول، ومطابقته لمقتضى الحال.

[3] قال السعد التفتازاني معللا تقديم الكلام عن الإسناد على الكلام عن المسند إليه والمسند: "ثم قدّم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموضوف بكونه مسنداً إليه أو مسندا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقّق الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها" انظر: التفتازاني، مسعود بن عمر الشهير بالسعد: المطول شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2013، ص179.

المحاضرة الرابعة: الإسناد الخبري

أولا: تعريف الإسناد

أ/ **لغة**: قال ابن فارس: "السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء..، والسند: ما أقبل عليك من الجبل"[1].

ب/ **اصطلاحا**: هو "ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى كلمة أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيٌّ عنها"[2].

وبالاتفاق بين أهل العربية، فإن الكلمة المضمومة هي المسند، والكلمة المضمومَ إليها هي المسند إليه.

أمثلة عن الإسناد:

- **العلم نافعٌ**: أسندنا النفع إلى العلم؛ فتكون كلمة نافع مسندا، وكلمة العلم مسندا إليه.
- **المؤمن عفيفٌ**: أسندنا صفة العفّة إلى المؤمن؛ فتكون كلمة عفيف مسندًا، وكلمة المؤمن مسندًا إليه.
- **نام الصبيّ**: أسندنا النوم إلى الصبي؛ فتكون كلمة: نام مسندًا، وتكون كلمة الصبي مسندًا إليه.
- **ينجح المجتهد**: أسندنا النجاح إلى المجتهد؛ فتكون كلمة: ينجح مسندًا، وتكون كلمة المجتهد مسندًا إليه.

نلاحظ من خلال المثالين الأولين أن المسند إليه كان مقدّما على المسند، بخلاف المثالين الأخيرين؛ ففيهما تقدّم المسند على المسند إليه، ومردّ ذلك إلى أنّ المثالين الأولين هما جملتان اسميتان، والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدّم فيها المسند إليه على المسند، وفي الجملة الفعلية أن تكون على العكس من ذلك.

ثانيا: تعريف الخبر

---

[1] ابن فارس: مقاييس اللغة، ج3، ص105.

[2] التفتازاني، المطول، ص179.

لغة: يطلق الخبر في لغة العرب ويراد به: النبأ والعلم، قال في اللسان: "الخبر النبأ، والجمع أخبار..، والاستخبار والتخبر: السؤال عن الخبر"[1]، وقال ابن فارس: "الخبر العلم بالشيء"[2].

وأما في **الاصطلاح** فقد شغل تعريفُ الخبر البلاغيين كثيرا، حتى "فصّلوا الكلام فيه تفصيلاً فيه كثير من العقم والجمود وجفاف الفلسفة والمنطق والنحو"[3]. يقول ابن بدران في نزهة الخاطر: "وقد أطنب الأصوليون في هذه المسألة وعلماء البلاغة بما لا يأتي بكثير نفع"[4].

وعلى الرغم من تشعّب مباحث الخبر في كتب الأصول والبلاغة والأدب وغيرها، إلا أنّ عامّة من عرّف الخبر منهم اتفقوا على أنّه "**ما يحتمل الصدق والكذب**".

وربما اختلفت بعض عباراتهم في ذلك دون أن تحصل مخالفة للإطار العام لهذا التعريف؛ وهو **احتمال الخبر للصدق والكذب**، كما حصل في كتاب البلاغة الواضحة، حيث اعتبر صاحباه أن الخبر "ما يصح أن يقال لصاحبه إنه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان قائله صادقا، وإن كان قائله غير مطابق له كان كاذبا"[5].

ولا يخفى أنّ إطلاق القول بأنّ الخبر هو ما يقال لصاحبه إنه صادق فيه أو كاذب، أو أنّه ما يحتمل الصدق والكذب فيه إشكال كبير عندما يتعلّق الأمر بخبر الله تعالى، وخبر أنبيائه ورسله؛ من جهة كونها أخبارا لا تحتمل إلا أن تكون صادقة، فكان هذا التعريف مُشكلا من هذه الحيثية.

ولقد استشعر الغزّالي هذا الإشكال، وحاول أن ينأى بنفسه عن الوقوع فيما يشبه نسبة النقص إلى المولى عز وجل؛ فاستحسن تعريف بعض البلاغيين للخبر بقولهم: "هو ما **يتطرق**

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص227.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، ج2، ص239.

[3] انظر: علي الجندي: علم المعاني، دار النهضة العربية مصر–، دط، دت، ص22.

[4] ابن بدران، عبد القادر بن أحمد: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.تا، ج1، ص215.

[5] الجارم، علي و: أمين، مصطفى: البلاغة الواضحة، دار المعارف، د.ط، د.تا، ص139.

إليه التصديق أو التكذيب"[1]، وقال معقبا عليه: "وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب؛ إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاهما، بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً"[2].

وأحسنُ من هذا التعريف ما وصل إليه أحد الباحثين بعد تتبع مذاهب العلماء والبلاغيين قديما وحديثا، وهو قوله: "الخبر هو **ما يُقابَل بالتصديق أو بالتكذيب**"[3]؛ فهو تعريفٌ يقرّر مسألة الصدق والكذب في بيان معنى الخبر، ويَسلَم من القصور الكبير الذي لحق تعريفات أكثر البلاغيين للخبر، بسبب إطلاقهم أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، مع اعترافهم أن من الكلام ما لا يحتمل إلا الصدق، ككلام الله تعالى، وكلام أنبيائه ورسله عليهم السلام، ومنه ما يكون الأصل فيه الكذب، ولا يكون صدقا إلا استثناءً؛ ككلام إبليس وجنده من الجنّ والإنس. ولذلك فإننا نرتضي هذا التعريف للخبر، ونستبدله بالتعريف الآخر ولو كان هذا الأخير مشهورا متداولا بين كثير من البلاغيين وغيرهم.

* * * * *

---

[1] الغزالي، محمد بن محمد، أبو حامد: المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م، ص105.

[2] نفسه، ص106.

[3] العليوي، يوسف: تعريف الخبر، مشاركة في موقع ملتقى أهل التفسير نشرت بتاريخ: 03/08/2007، رابطها على الشبكة: https://vb.tafsir.net/forum/القسم-العام/الملتقى-العلمي-للتفسير-وعلوم-القرآن/9299-معاني-الكلام-الخبر-والإنشاء

المحاضرة الخامسة: أغراض الخبر وأضربُه

الأصل في الخبر أن يُلقى لأحد غرضين اثنين هما: فائدة الخبر، ولازم الفائدة.

فأما **فائدة الخبر**، فهي الخبر نفسه، أي المعلومة التي يستفيدها المتلقي ولا يكون عنده علمٌ مسبَق بها؛ كأن تقول لأحد أصدقائك: هذا أبوك عائد من عمله، وهو لا يعلم ذلك.

وأما **لازم الفائدة** فهو ما يكون المتلقي معه عالماً بمضمون الخبر، إلا أن المتكلم يخاطبه به ليعلم أنه هو الآخر عالم به، فيفيده ذلك شيئا جديدا غير نفس الخبر؛ كمن يقول لمن حصل على علامة كاملة في الامتحان، وكان قد بلغه ذلك: لقد قمت بعمل مشرّف. يريد تهنئته، أو تشجيعه، أو نحو ذلك.

والمعاني التي يمكن أن يوصلها المتكلم إلى المتلقي بمخاطبته بخبر يعلم أنه مطّلع على مضمونه كثيرة؛ فتارة تكون تهديدا، وتارة تكون تهكّما، وتارة تكون تعريضا، وتارة تكون استعطافا، وإنما يُعرف ذلك بملاحظة أجزاء السياق، ومكوناته المقالية والمقامية.

هذا عن الأغراض الأصلية للخبر، وأما أغراضه الفرعية فكثيرة، نختار منها ما يأتي:

- **الاستعطاء**: كما في قوله تعالى: ﴿**رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ**﴾ **[القصص24]**.

- **الفخر**: كقول المعري: **إنّي وإنْ كنتُ الأخيرَ زمانُه *** لآتٍ بما لم تستطعه الأوائلُ**

- **الحث على العمل بفضيلة أو الكف عن رذيلة**: كما في قول ابن مسعودﷺ: "**السعيدُ مَن وُعِظَ بِغَيرِه**"[1].

- **إظهار الضعف والحاجة**: كما في قوله تعالى حكاية عن زكرياعليه السلام ﴿**رب إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (4)**﴾ **[مريم: 04]**

- **إظهار السرور والفرحة**: كقول الصبي حين يرى أباه قادما: جاء أبي، جاء أبي.

- **التوبيخ**: كقولك لمن يعقّ والديه أو أحدهما: إنك ناكر للجميل، مخالف لما أمرك الله به.

- **التحذير**: كقولك لمخاطَبك السابق نفسه: إنك تعرّض نفسك لغضب الجبار وعقابه.

---

[1] الطبراني، سليمان بن أحمد: المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، د.تا، رقم: 7871، ج8، ص31.

الوعظ والإرشاد: ومنه قوله تبارك تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾ **[آل عمران: 185]**، وقوله: ﴿**إن ربك لبالمرصاد**﴾ **[الفجر14]**.

وهناك أغراض كثيرة أخرى، إنما تُعرف بالنظر في السياق لا في معاني الكلمات.

أضرُب الخبر

المقصود بأضرب الخبر هنا أنواعه؛ فقد لاحظ علماء البلاغة أن الأخبار، سواء أكانت أصلية أم فرعية، ليست على مستوى واحد من التركيب والإخبار؛ فبعضها يأتي خاليا من المؤكدات، وبعضها يأتي مؤكّدا بمؤكّد واحد، وثالث بمؤكدين، ورابع بمؤكدات أربعة أو خمسة، ومما نقلته لنا كتب البلاغة والأدب في هذا السياق ما "روي عن ابن الأنباريّ أنه قال: ركب الكنديّ المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً! فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقوله: إنه عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، قال فما أحار المتفلسف جوابا[1].

من خلال كلام أبي العباس، واعتمادا على أقوال أهل البلاغة، يتبيّن أن المخاطَب لا يخلو أن يكون واحدا من ثلاثة[2]:

1- أن يكون خاليَ الذهن من الخبر، غير متردّد في قبوله، ولا منكر له[3]، ففي هذه الحالة يُكتفى بإلقاء الخبر إليه بغير تأكيد؛ لعدم الحاجة إليه، مثالُه أن يقول قائل لصديقه: الجوّ بارد، ويسمى هذا الضرب من الخبر **ابتدائيّا**[4].

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص266.

[2] انظر: عتيق: علم المعاني، ص52. (بتصرف) وعامةُ البلاغيين يقسّمون الخبر هذا التقسيم.

[3] وهذا ما يفترض أن يكون هو الأصل في عموم المخاطَبين.

[4] وسمّي ابتدائيا لأنّه الأصل في ابتداء الكلام، ولأنه لا يكون صاحبه مترددا ولا منكرا.

2- أن يكون متردّدا في قبول الخبر، طالبا بلوغ مرتبة اليقين في معرفته، وهذا يستحسن استعمال أسلوب تأكيد في مخاطبته، كأن يقال: إنّ الجوّ بارد، ويسمى هذا الضرب من الخبر **طلبيا**[1].

3- أن يكون مُنكراً له، وفي هذه الحالة يجب استعمال مؤكّدين فأكثر، على حسب إنكاره قوةً وضعفا، كأن يُقال: إنّك لرجل عاقل، أو أما إنك لرجل عاقل، أو: والله إنك لرجل عاقل، ويسمى هذا الضرب من الخبر **إنكاريا**[2].

المؤكدات في اللغة العربية:

لابد لدارس البلاغة أن يعرف المؤكدات التي يمكن أن يستخدمها لرد الإنكار أو إزالة الشك والتردد ومن أهم هذه المؤكدات ما يأتي:

1- إنّ وأنّ.

2- لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿**لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللّهِ**﴾ **[الحشر: 13].**

3. القَسَم، كقوله تعالى: ﴿**قَالُوا تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ**﴾ **[يوسف: 73].**

4. نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، كقوله تعالى: ﴿**وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصّاغِرِينَ**﴾ **[يوسف: 32].**

5. ضمير الفصل، كقوله تعالى: ﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ **[البقرة: 5].**

6. قد إذا دخلت على الماضي، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ **[المؤمنون: 1].**

7. أحرف التنبيه (ألا، أما) كقوله تعالى: ﴿**أَلا إِنّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ **[يونس62]**، وقولهﷺ: «**أَلاَ تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللّهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ، يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا،**

---

[1] وسمّي طلبيا إشعارا بأن صاحبه يطلب شيئا يستوثق به، ويطمئنّ لصحة الكلام الملقى عليه؛ لتردّده فيه.

[2] ويظهر من خلال تسميته أنّ صاحبه منكر لصحّة كلام مخاطِبه؛ فلزم استعمال مؤكّدين فأكثر لتبديد إنكاره، وإثبات صحة ما يلقى من كلام عليه.

وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ»[1]. وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: أمَا علمتَ أنّ حوائج الناس إليكم نعمةٌ من الله عليكم؟ فاحذروا أن تملُّوا النعم فتتحوّل"[2].

8. الحروف الزائدة للتوكيد مثل: (مِنْ) و: (من شيء)، و: الباء؛ كما في قول الله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ **[فاطر: 03]** ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ **[فصلت: 46]**.

9. أسلوب القصر؛ نحو قول الله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاّ اللّهُ**﴾ **[آل عمران: 62]**، وقوله سبحانه: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ **[آل عمران: 144]**.

10. اسمية الجملة[3].

وأساليب التوكيد كثيرة نكتفي منها بهذا القدر.

<u>خروج الخبر عن مقتضى الظاهر</u>

إذا أُلقي الخبر خاليا من التوكيد لخالي الذهن، ومؤكّدا استحسانًا للسائل المتردّد، ومؤكّدا وجوبا للمنكر: كان ذلك الخبر جاريا على مقتضى الظاهر.

غير أنّ علماء البلاغة تأمّلوا كلام العرب البلغاء فوجدوا فيه ما يخرج عن هذا المقتضى؛ ولذلك صور أهمُّها[4]:

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، رقم: 3533، ج4، ص185.

[2] ابن منقذ، أسامة بن مرشد: بلباب الآداب، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1407هـ – 1987م، ص317.

[3] **<u>فائدة مهمّة</u>**: يورد كثير من البلاغيين اسمية الجملة ضمن المؤكدات في العربية، وهذا خلل ظاهر؛ لأنّ كثيرا من الجمل العربية الاسمية لا تحمل أدنى دلالة على التأكيد، وقد ذكر الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد على المطول فائدة عزيزة جدا في هذا الشأن؛ هي أنّ اسمية الجملة لا تكون مؤكّدا إلا إذا انضمّ إليها مؤكد آخر، وأما وحدها فلا، انظر: الدسوقي، محمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.تا، ج2، ص512.

[4] راجع: الإيضاح للقزويني، ج1، ص72، وعامةُ من كتب في البلاغة تبعٌ له في ذلك.

1- أن يُنزّل العالم بالخبر منزلة الجاهل به؛ لعدم جريه على موجب علمه، كأن يُقال لمن يتهاون في إقامة الصلاة: الصلاة عمود الدين، أو لمن يؤخّرها عن وقتها: ﴿**إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا (103)**﴾ **[النساء: 103]**.

2- أن يُنزّل خالي الذهن منزلة السائل المتردد، ومثاله قول الشاعر العربي يستحثّ على حُدَاءِ إبله لتُسْرِعَ في السّير (الرجز):

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الْفِدَاءُ * إِنّ غِنَاءَ الإِبِلِ الْحُدَاءُ**

3- أن ينزّل غير المنكر منزلة المنكر في مناسبات؛ منها أن يكون مضمون الخبر شيئا معنويا يحتاج في إدراكه إلى تأمّل وتدبّر، أو يكون مما تذهل عنه النفس أحيانا بسبب أو آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمّ إِنّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيّتُونَ (15)** ﴾ **[المؤمنون: 15]**؛ فالمخاطَبون لا ينكرون أنهم سيموتون، ولكنهم يتصرفون وكأنهم مخلّدون!

4- أن ينزّل المنكر منزلة غير المنكر؛ فلا يُعتدّ بإنكاره ولا يُلتفت إليه، لوضوح الخبر وقوة أدلته، أو لأن المنكر ليس أهلا لأن يلتفت إليه لمكابرته وعناده، كقولك لمن ينكر وجود الله تعالى: الله خالق كل شيء.

وقد يخرج لغير هذه الحالات، وإنما يحكم ذلك كلّه ملابساتُ السياق، وما تتحقق به المطابقة بين الكلام ومقتضيات الأحوال.

*****

المحاضرة السادسة: الإنشاء

تعريف الإنشاء

الإنشاء في **اللغة** هو الإحداث والابتداء[1].

وأما في **الاصطلاح**، فقد عرفنا سابقا أن الخبر هو ما يقابَل بالتصديق أو بالتكذيب، فيكون الإنشاء بذلك: "**كل كلام لا يُقابَل بتصديق ولا بتكذيب**".

أقسامُ الإنشاء: لنتأمل الأمثلة الآتية:

1. ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ (43)**﴾ **[البقرة: 43].**
2. **«لا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»**[2].
3. ﴿**لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (2)**﴾ **[الصف: 02].**
4. ﴿**قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ(79)**﴾ **[القصص: 79].**
5. **«يا غلام، سمِّ الله، وكُلْ بيمينك، وكل ممّا يليك»**[3].

– يلاحَظ أنّ جميع هذه الأمثلة لا يمكن أن تُقابل بتصديق ولا بتكذيب.

– كما يُلاحظ أنّها جميعها يُطلب بها حصول شيء لم يكن حاصلا قبل الطلب، ولذلك سمّي الإنشاء بها: «**إنشاءً طلبيا**»

وتعريفه عند عامة البلاغيين: "**هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وهو خمسة أقسام: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء**"[4].

---

[1] انظر: العسكري، الحسن بن عبد الله الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، د.تا، ص134، وابن منظور: لسان العرب، ج1، ص173.

[2] الطبراني: المعجم الأوسط، رقم: 7874، ج8، ص33.

[3] متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، رقم: 5376، ج7، ص68، ومسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.تا، رقم: 2022، ج3، ص1599.

[4] الهاشمي، أحمد بن إبراهيم: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.تا، ص70.

وأمّا القسم الثاني من قسمي الإنشاء فهو ما سمّاه البلاغيون **بالإنشاء غير الطلبي**، وهو "**ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب**"[1]، ويشتمل على صيغ عديدة، منها: صيغ التعجب، وصيغ المدح والذم، والقسَم، والرجاء، وصيغ العقود كنحو: بعتُ، واشتريت، وقبلتُ..

ولأنّ أكثر البلاغيين أخرجوا الإنشاء غير الطلبي من مباحث علم المعاني، بل من علم البلاغة بأكمله، فإننا نقتصر على دراسة القسم الأول من الإنشاء، وهو الإنشاء الطلبي.

الإنشاءُ الطـــلـــبي وأقسامُه

القسم الأول من أقسام الإنشاء الطلبي: الأمر

تعريفُ الأمر: "هو طلب حصول الفعل من المخاطَب، إما على جهة الإلزام، والغالب أن يكون من الأعلى إلى الأدنى، وهو الأمر الحقيقي، وإما لا على سبيل الإلزام، وهو ما يسميه البلاغيون الأمر المجازي، والغالب أن يكون من الأدنى إلى الأعلى، أو من النظير إلى النظير، فلا يكون أمرا حقيقيا، وإنما يكون التماسا، أو دعاءً، أو مجرد طلب خرج في أسلوب الأمر، أو نحو ذلك"[2].

صِيغُ أسلوب الأمر: للأمر **أربع صيغ** هي:

✓ 1- **الأمر بفعل الأمر**: مثل قوله تعالى: ﴿**أَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ **[الأنعام: 72]**، وقول القائل: اقرأ، اكتب، انتبه..

✓ 2- **الفعل المضارع المقترن بلام الأمر**: نحو قوله تعالى: ﴿**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**﴾ **[الطلاق: 07]**، وقول القائل: لينصت الجميع.

✓ 3- **اسم فعل الأمر**: نحو قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ**﴾ **[المائدة: 105]**، وقول القائل: صه، آمين، إليك، حيّ، هلمّ..

✓ 4- **المصدر النائب عن فعل الأمر**: نحو قوله تعالى: ﴿**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ **[البقرة: 83]**، وقول القائل: حرصا على طلب العلم، رفقا بالمتعلّمين، رحمةً بالمحتاجين..

بعض معاني الأمر المجازي:

---

[1] نفسه، ص69.

[2] تأليفا بين تعريفات عديدة له في بعض كتب البلاغة.

عرفنا أن الأمر الحقيقي (الأصلي) هو ما يتضمن معنى الإيجاب والإلزام، وأنه قد يخرج إلى أغراض مجازية أخرى تُعرف بالنظر في سياق الكلام وقرائن الأحوال؛ من هذه الأغراض مثلا:

1- **الدعاء**: كما في قول العبد مناجيا ربّه تعالى: ربّ اغفر لي، رب ارحمني، عافني، ارزقني..

2- **والالتماس** كقولك لمن يساويك أو يقاربك في المرتبة: ناولني هذا الكتاب.

(3) **والإرشاد**، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**﴾ **[البقرة: 283]**.

(4) **والتهديد**، كقوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (40)**﴾ **[فصلت: 40]**.

(5) **والتعجيز**، كقوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾ **[البقرة: 23]**.

(6) **والتمني**، كقول امرئ القيس:

ألاَ أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبحٍ، وما الإصباح منك بأمثل**

وأغراض كثيرة أخرى، **وإنّما يُعرف البلاغي الحاذق بقدرته على اكتشاف أسرار خروج الأمر عن معناه الأصلي إليها، لا بمجرد معرفتها وتحديدها، فليُعلَم.**

الأسلوب الثاني: النّهي

مفهومه: هو طلب الكفّ عن الشيء على وجه الاستعلاء مع الإلزام، وله صيغة واحدة، وهي **الفعل المضارع المقرون بلا الناهية**: كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾ **[الأعراف: 56]**، وقوله: ﴿**وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا**﴾ **[الحجرات: 12]**[1]، وقد يخرج النهي عن أصل معناه إلى معانٍ أخر، تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، فمن هذه المعاني نذكر:

(1) **الدُّعاء**، نحو قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ **[البقرة: 286]**.

(2) **والالتماس**، كقولك لمن يُساويك أو هو أعلى منك رتبة: لا تركن سيارتك هنا.

(3) **والإرشاد**، كقوله تعالى: ﴿**لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ **[المائدة: 101]**.

(4) **والتيئيس**، نحو قول الله تعالى: ﴿**لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ **[التوبة: 66]**.

---

[1] شرح دروس البلاغة، لابن عثيمين.

(5) **والتهديد**، كقولك لتلميذك: لا تنجز واجبك وسنلتقي غدا.

نختم الكلام عن أسلوب النهي بنحو ما ذكرنا في خاتمة الكلام عن أسلوب الأمر. فليُراجَع.

الأسلوب الثالث من أساليب الإنشاء الطلبي: الاستفهام.

تعريف الاستفهام:

أ/ **لغة**: هو طلب الفهم، وهو "معرفتك الشيء بالقلب..، وفهمت الشيء: عقلته وعرفته..، ورجل فهِمٌ: سريع الفهم..، واستفهمه: سأله أن يفهمه، وقد استعفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيما"[1].

ب/ **اصطلاحا**: قال السعد في المطوّل: "هو حصول صورة الشيء في الذهن؛ فإن كانت تلك الصورة وقوع النسبة أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور"[2].

وعرّفه بعضهم بقوله: "هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبلُ بأداة من أدواته الموضوعة؛ وهي: الهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأيان، وكيف، وأين، وأنى، وكم، وأيٌّ"[3].

ويبدو أنّ بعض الباحثين لاحظوا فرقا معتبرا بين تعريف الاستفهام اللغوي وتعريفه الاصطلاحي؛ إذ دلّ التعريف اللغوي على أن الاستفهام طلب الفهم لا مجرّد العلم كما يُفهم من التعريف الاصطلاحي، ولا شكّ أن بينهما فرقًا، كما أن بين الاستفهام والاستخبار فرقًا أيضا[4]، أشار إليه ابن فارس في كتابه الصاحبي فقال: "ذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق. قالوا: وذلك أن أُولى الحالين الاستخبار لأنك تستخبر فتجابُ بشيء، فربّما فهمته وربّما لم تفهمه، فإذا سألت ثانيةً فأنت مستفهم تقول: أفهمْني ما قتله لي، قالوا: والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصَف بالخُبْر ولا يوصف بالفهم"[5].

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، ج12، ص459.

(2) السعد: المطول، ص409.

(3) انظر: الهاشمي: جواهر البلاغة، ص78، وعتيق: علم المعاني، ص88، و: مطلوب، أحمد: أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م، ص118، وغيرها.

(4) لمعرفة أهمّ الفروق بين مصطلحات السؤال، والاستفهام، والاستخبار، والاستعلام، ونحوها راجع مقالا بعنوان: معاني السؤال في القرآن الكريم، للباحث: سمير ربوزي، نشرته مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الرابع عشر، ربيع الثاني 1437هـ - يناير 2016م، ص175.

(5) ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م، ص134.

من هؤلاء الباحثين مثلا أحمد مصطفى المراغي الذي عرّف الاستفهام بقوله: "هو طلب فهم شيء لم يتقدم لك علم به، بأداة من إحدى أدواته وهي: الهمزة وهل ومن ومتى وأيان وأين وأني وكيف وكم وأي"[1].

تنقسم أدوات الاستفهام بحسب ما يُطلَب بها ثلاثة أقسام[2]:

(أ) **ما يطلب به التصور تارة، والتصديق تارة أخرى**، وهو: الهمزة.

(ب) **وما يطلب به التصديق فقط**، وهو: هل.

(جـ) **وما يطلب به التصور فقط**، وهو بقية الأدوات.

التصور: هو إدراك المفرد؛ وفيه تأتي الهمزة متلوّةً بالمسؤول عنه، ويُذكر له في الغالب مُعادل بعد أم.

والتصديق هو إدراك وقوع نسبة تامة بين المسند والمسند إليه، أو عدم وقوعها، وفيه يمتنع ذكر المعادل.

ومن هنا نعلم أن هل يُطلب بها طلب التصديق لا غير، ويمتنع معها ذكرُ المعادل[3].

ملاحظة: يقلّ التصديق في الجمل الاسمية[4]، نحو: أقادمٌ الرجل؟

الأغراض المجازية للاستفهام: الأصل في الاستفهام أن يكون على الحقيقة؛ بأن يسأل المستفهم عن أمر لم يكن معلوما لديه، ولكنْ كثيرا ما يخرج الاستفهام عن حقيقته إلى أغراض أخرى مجازية، يكون فيها المستفهم عالما بما يسأل عنه، ولكنه يستعمل أسلوب الاستفهام لتأدية معنى إضافيّ يريد إبلاغه بشكل أفضل من تأديته باستعمال أسلوب خبري، ومن أبرز الأغراض المجازية للاستفهام نذكر:

تنبيه: قول ابن فارس "فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم" لا ينبغي أن يُفهم منه أن رتبة الاستفهام تأتي بعد الاستخبار مباشرة، أي في مرحلة السؤال للمرة الثانية؛ لأن الاستفهام قد يكون في السؤال الأول، كما أنه قد يكون في السؤال الثالث أو الرابع؛ فالعبرة بطلب الفهم لا بترتيب السؤال، فمراد ابن فارس هنا والله أعلم التفريق بين السؤال عن مطلق الخبر والسؤال الذي يطلب به صاحبه فهما فتنبّه.

[1] المراغي: علوم البلاغة، د.ط، د.تا، ص64.

[2] المراغي: علوم البلاغة، ص64، والهاشمي: جواهر البلاغة، ص78، وعتيق: علم المعاني، ص91، وغيرهم.

[3] المراغي، أحمد بن مصطفى: علوم البلاغة، ص65.

[4] الهاشمي، جواهر البلاغة، ص79.

(1) **الأمر**، كقوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ**﴾ [المائدة: 91]؛ أي انتهوا.

(2) **والنفي**، كقوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ**﴾ [الرحمن: 60].

(3) **والإنكار**، كقوله تعالى: ﴿**أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [الأنعام: 40].

(4) **والتشويق**، كقوله تعالى: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [الصف: 10].

(5) **والتّقرير**، كقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[الشرح: 01].

(8) **والتّهويل**، كقوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ (2) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ (3)**﴾ [الحاقة: 1-3].. وغيرُ هذه الأغراض كثير. وإنّما يُعرف البلاغي **الحاذق بقدرته على اكتشاف أسرار خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إليها**، لا بمجرد معرفتها وتحديدها، فليُعلَم.

الأسلوب الرابع من أساليب الإنشاء الطلبي: التمنّي

مفهومه: هو طلب أمرٍ محبوب لا يُرجى حصوله؛ إما لكونه مستحيلا، كما في قول الشاعر: "**ألا ليتَ الشبّابَ يعودُ يوما**"، وإما لكونه ممكنًا غير مطموع في نيله، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ**﴾ [القصص: 76].

وأما إذا كان الأمرُ المحبوبُ ممّا يرجى حصوله فهو الترجي، ويعبّر فيه بلعلّ وعسى، كما في قوله تعالى: ﴿**لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾ [الطلاق: 1]، وقوله سبحانه: ﴿**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ**﴾ [المائدة: 52]، وقد تُستعمل فيه ليتَ لغرض بلاغيٍّ[1] يُعرف من خلال اجتماع عناصر السياق، وبشيء من الذائقة الفنّية، والحسّ البلاغي.

أدوات التمني: للتمني أربع أدوات، واحدةٌ أصلية، وهي: ليتَ، وثلاث غير أصلية نائبةٌ عنها، يُتمنى بها لغرض بلاغي: وهي:

(1) **هل**، كقوله تعالى ﴿**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾ [الأعراف 53].

(2) **ولو**، كقوله تعالى ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الشعراء 102].

(3) **لعلّ**، كما في قول الشاعر:

أسِربَ القَطا هل من يعير جناحهُ؟ * لعلّي إلى من قد هويت أطيرُ؟**

---

[1] الهاشمي: جواهر البلاغة، ص87 (بتصرف).

الأسلوب الخامس من أساليب الإنشاء الطلبي: النِّداء

تعريفه: "**هو طلبُ المتكلم إقبالَ المخاطب عليه بحرف نائب مناب: أنادي أو أدعو المنقول من الخبر إلى الإنشاء**، وأدواته ثمان: الهمزة، و «أيْ»، و «يا»، و «أيا»، و «هيا» و «آ» و «آي» و «وا»[1]. وهي في كيفية الاستعمال نوعان:

(1) **الهمزة وأي**: لنداء القريب.

(2) **وباقي الأدوات**: لنداء البعيد.

وقد يُنزّلُ البعيد منزلة القريب؛ فينادَى بالهمزة وأيْ، إشارةً إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن المتكلّم صار كالحاضر معه، لا يغيب عن القلب، وكأنه ماثلٌ أمامَ العين؛ كقول الشاعر:

أسُكانَ نعمانِ الأراكِ تيقّنوا * بأنكُم في ربع قلبي سُكانُ**[2].

وقد يُنزل القريب منزلة البعيد؛ فينادَى بغير الهمزة، وأي:

- إما إشارة إلى عُلُوّ مرتبته؛ فيكون بعدُ المنزلة كأنه بُعدٌ في المكان، نحو: أيا مولاي.
- وإما إشارة إلى انحطاط منزلته ودرجته؛ كقولك: يا هذا، لشخص معك.
- أو إشارة إلى أنّ السامعَ لغفلته وشُرود ذهنه كأنّه غير حاضر؛ كقولك للساهي: أيا فلانُ، وكقول أبي العتاهية:

أيَا من يؤمِّل طولَ الحياةِ * وطولُ الحياةِ عليه خطر**

إذَا ما كبُرت وبان[3] **الشباب *** فلا خير في العيش بعد الكبر**

وقد تخرج ألفاظ النّداء عن معناه الأصلي إلى معان أخرى، تفهم من السِّياق بمعونة القرائن ومن أهمّ ذلك[4]:

---

[1] ينظر: القزويني: الإيضاح، ج3، ص91، والسعد: المطول، ص430، والهاشمي: جواهر البلاغة، ص89، وعتيق: علم المعاني، ص114.

[2] البيت لابن حيّوس، وهو من الطويل.

[3] بان أي ابتعد، من البينونة، وليس من البيان الذي هو الوضوح.

[4] ينظر: القزويني: الإيضاح، ج3، ص91، والسعد: المطول، ص430، والهاشمي: جواهر البلاغة، ص89، وعتيق: علم المعاني، ص114.

(1) **الإغراء**؛ نحو قولك لمن أقبل يتظّلم: يا مظلومُ.

(2) **والاستغاثة**؛ نحو: ياالله للمؤمنين.

(3) **والندبة**؛ نحو قول الشاعر:

فواعجبًا كم يدّعي الفضلَ ناقصٌ * ووَا أسفا كم يُظهر النقصَ فاضل**

(4) **والتّعجب**؛ كقول الشاعر (الرجز):

يا لك من قُبّرةٍ بمعمرِ * خلاَ لكِ الجوُّ فبيضى واصفري**

(5) **والزجر**؛ كقول الشاعر:

أفؤادي متى المتابُ ألمّا * تَصحُ والشَيبُ فوق راسي ألمّا**

(6) **والتحسرُّ والتّوجّع**؛ كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا**﴾ **[النبأ: 40]**. وكقول الشاعر (الطويل):

أيا قبرَ مَعنٍ كيف واريت جودَهُ * وقد كانَ منه البرُّ وَالبحر مُترعًا**

(7) **والتّذكر** كقول الشاعر:

أيا منزلي سلمى سلامٌ عليكما * هل الأزمُن اللاتي مضينَ رواجع**

(8) **والتحيرُّ والتضجّر**؛ نحو قول الشاعر:

أيا مَنازلَ سلمى أين سلماك * من أجل هذا بكيناهَا بكيناك**

* * * * *

المحاضرة السابعة: الذكر والحذف في البلاغة العربية

عرفنا أنّ الجملة العربية تقوم على ركنين أساسيين هما: المسند، والمسند إليه، ويطلق عليهما **ركنا الإسناد**، ويأتي معنا أن الجملة إذا كانت فعلية فإنّه قد تتعلق بها أمور يتمّ بها الكلام، وتحصل من خلالها مطابقته لمقتضى الحال، ولا شكّ أنّ الأصل في كلّ عنصر أساسي في الكلام أن يُذكر ولا يُحذف، لأنّ حذف ما حقُّه الذكر من شأنه أن يُضيع المعنى، أو يتعب المتلقّي، ويطيل رحلته في البحث عن دلالات الخطاب، ومقاصد المتكلمين. يقول أحمد الهاشمي: "كلّ لفظٍ يدلّ على مَعنى في الكلام خَليقٌ طبعا بالذكر؛ لتأدية المعنى المُراد به، وإلا كان الكلام مُعمًّى مبهماً، لا يستبين المرادُ منه"[1].

وعلى الرغم من هذه القاعدة النفيسة من قواعد بلاغة الكلام العربي إلا أنّ علماء البلاغة لاحظوا من خلال تتبّع كلام العرب أنّ بعض هذه الألفاظ يتأكّد ذكره في سياقات معينة، ولأغراض يرومها البليغ، وأهمّ هذه الألفاظ، وأوْلاها بالعناية لدى المتكلمين عموما، وعلماء البلاغة على وجه الخصوص: **المسند إليه**؛ لأنه محور العملية الكلامية، ومصبّ اهتمام المتكلمين في غالب الأحيان، وسنذكر فيما يأتي بعض أغراض تأكيد ذكر المسند إليه:

- **زيادةُ التقرير والايضاح للسامع**؛ كما في قوله تعالى ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (5)**﴾ [البقرة: 5]، وقوله سبحانه: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ (2)**﴾، وقوله: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلا**﴾ [الإسراء85].
- **إطالة الحوار للتلذّذ به، أو لأيّ مقصد بلاغي آخر**، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى17 قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى**﴾ [طه17-18].
- **قلة الثقة بالقرينة: لضعفها أو ضعف فهم السامع**: نحو قولك: **سعدٌ** نعم الرجل؛ تقول ذلك إذا سبق لك ذكر سعد، وطال عهد السامع به، أو ذُكر معه كلام في شأن غيره.
- **التعريضُ بغباوة السامع**: نحو قولك: **سعيدٌ** قال كذا، في جواب: ماذا قال سعيد؟

---

[1] جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، ص101.

- **التسجيل على السامع**: حتّى لا يتأتى له الإنكار، كما إذا قال الحاكم لشاهد: هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا؟ فيقول الشاهد نعم **زيد هذا** أقر بأنّ عليه كذا.
- **التعظيم**؛ نحو حضر **سيفُ الدّولة**، في جواب من قال: هل حضر الأمير؟
- **الإهانة**؛ نحو **السّارق** قادم، في جواب من قال: هل حضر السّارق؟

ولمثل هذه الأغراض يتأكّد ذكر المسند أيضا، ولأغراض أخرى؛ أهمُّها "تعيين أنه فعل فيفيد التجدد والحدوث، أو اسم فيفيد الثبوت والدوام، فإذا لم يُذكر احتمل أن يكون فعلًا، وأن يكون اسمًا، فلم يتبين المراد؛ مثال الأول قولك: "محمد يكتب"؛ فتذكر المسند ليتعين أنه "فعل" فيفيد أن الكتابة ليست لازمة له، ولا وصفًا فيه. ومثال الثاني قولك: "محمد كاتب"؛ فتذكر المسند ليتعين أنه "اسم" فيفيد أن الكتابة ثابتة له على الدوام، وأنها صفة من صفاته"[1].

وإذا كنّا ذكرنا مرارا أنّ بلاغة الكلام مطابقتُه لمقتضى الحال مع فصاحته، فإنّنا ننبّه هنا على أنّ ذكر أيّ مكوّن من مكونات الكلام العربي؛ سواء أكان أحد ركنيْ الإسناد، أم أحد متعلقات الفعل، أم غير ذلك، لابد أن يتوخّى به صاحبه مطابقة مقتضى الحال: فإنّ هذا المقصد ذاته هو ما يفرض علينا أحيانا أن نحذف ما يُسهم حذفُه في تحقيق هذه المطابقة، وسنلقي نظرة على بعض أغراض الحذف التي استنبطها البلاغيون من خلال استقراء كلام العرب، وتتبّع أحواله، ولكن قبل ذلك يحسن بنا أن نعرف شيئا عن مكانة الحذف، وموقعه من صرح البلاغة العربية، وفضله عليها.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "هذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخْبَر، وتدفعها حتى تنظر"[2].

ولا تقف أهمية الحذف البلاغي، وخدمته للكلام العربي عند حدود تحقيق الإيجاز في القول، وصيانة العبارات من الثقل، والاستكراه الناجم عن التكرار وتوضيح الواضح، والإعلام بالمعلوم،

---

[1] عوني، حامد: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ط، د.تا، ج2، ص53.

[2] دلائل الإعجاز، ص100.

بل تتعدّى ذلك لتُكسب العملية التواصلية قدراً معتبرا الإثارة والحيوية؛ وذلك حين يجد المتلقّي نفسه مدفوعًا إلى اكتشاف المعنى الذي أخفاه المتكلم عنه؛ استفزازا لقريحته، وامتحانًا لمهارته في قراءة الكلام البليغ، واستخراج لطائفه وأسراره.

وإذا كان المتلقّي مطالَبا بتتبّع المحذوفات، ومعرفة أسرار حذفها وإخفائها، فإن المتكلم مطالَبٌ هو الآخر بالتزام شروط الحذف، وضوابطه وقواعده، ولقد أطال البلاغيون الحديث في بيان هذه الشروط والضوابط، ويمكن لنا أن نردّها إلى أصلين أساسيين هما:

- ❑ أن يتيقّن المتكلم من إفادة معنى بلاغي موجب لترجيح الحذف على الذكر.
- ❑ وأن يكون سياق الكلام؛ المقامي والمقالي، مشتملا على قرائن كافية تعين المخاطَب على معرفة العنصر المحذوف، وفهم أسرار حذفه من الكلام.

<u>من أغراض حذف المسند إليه</u>

إن من يتتبّع الكلام البليغ بمستوياته المختلفة، وأشكاله المتنوعة، ومن يقرأ ما كتبه البلاغيون في أغراض حذف المسند إليه والمسند أيضا، يتبيّن له أنها كثيرة يعسُر حصرها وإحصاؤها، وقد ذكر منها ابن الشّحنة الحنفي رحمه الله تعالى في منظومته أربعة على سبيل التمثيل لا الحصر فقال:

الحذفُ للصون، وللإنكار، * والاحتراز، أو للاختبار**

أي أنّ المسند إليه يُحذف لأغراض منها هذه الأربعة؛ وهي:

<u>1- الصون</u>: أي صون المسند إليه عن الذّكر:

أ/ إمّا تعظيما له، وصيانة لمقامه؛ كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (24)** ﴾ [الشعراء: 24]، أي: هو رب السموات والأرض.

ب/ أو تحقيرا له، وحطًّا من مكانته؛ كمن قال عن شخص رآه، أو سمع عنه: فاسق، فاجر، بدل أن يقول: هو فاسق، أو هذا فاسق، أو فلان فاسق، أو نحو ذلك.

2- والإنكار: أي أن يتيسّر له الإنكار عند الحاجة؛ كأن يقول: فاسق، ظالم.. عند قيام القرينة على أن المراد زيد؛ فإن قُدّر أنْ بلغ زيدا ذلك، أو مَن يمكن أن يغضب له، ويعاقب على وصفه بهذه الأوصاف، لم يمكنه إثبات التهمة على هذا المتكلم، وإنزال العقوبة به[1].

3- والاحتراز: أي عن العبث بناء على الظاهر؛ لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة هو ركن من الكلام. أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ: فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه، كقول الشاعر: [الخفيف]

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل * سهر دائم وحزن طويل**

لم يقل: أنا عليل؛ للاحتراز والتخييل المذكورين[2].

4- **والاختبار**: أي اختبار تنبُّه السامع عند القرينة؛ أو اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا، كقولك لطالبك: أعظم آية في القرآن؟ فيجيب قائلا: آية الكرسي.

ومما أضافه البلاغيون من أغراض حذف المسند إليه نذكر[3]:

إخفاءُ الأمر عن غير المخاطب، كأن تقول: أقبلَ؛ تقصد شخصا ما تعرفه أنت ومخاطَبك.

الحذر من فوات فرصة سانحة؛ كقولك لصيّاد ترافقه: غزال! أي هذا غزال.

وغير ذلك كثير في كتب البلاغة القديمة والحديثة.

وبنحو ما ذكرنا من أغراض حذف المسند إليه يمكن للطالب أن ينظر في كلام العرب البلغاء، أو يقرأ درس حذف المسند؛ ليقف على أهمّ الأغراض التي تتحقق بذلك، وتجدر الإشارة

---

[1] في بعض كتب البلاغة بيان أن المراد بالإنكار في مثل هذا السياق هو أن يتأتّى للمتكلم الذي قال: فاسق، فاجر، يقصد زيدا أن يقول عند الخوف أو الحاجة: ما قصدت زيدا بل قصدت غيره، وهذا بلا شكّ كذب صريح لا ينبغي أن نقرّره في كتب العلم، ولو استنادا إلى جواز الكذب للمصلحة أحيانا؛ إذ الكذب للمصلحة استثناء من التحريم العام لا تشريع ابتدائي، ومادام المرء في سعة من أمره فلا ينبغي له أن يتمثل أحوالا منهيّا عنها بالشرع والفطرة، والعقل والعرف.

[2] الطرابلسي، ابن عبد الحق العمري: دُرَرُ الفَرائدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشّحْنةِ (في علوم المعاني والبيان والبديع)، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1439هـ-2018م، ص189.

[3] راجع: الهاشمي: جواهر البلاغة، ص103 بتصرف.

إلى أن كثيرا من أغراض حذف المسند إليه هي نفسها أغراض حذف المسند؛ فلا داعي لتطويل المقام بإعادتها.

غير أننا ارتأينا أن نختم هذه المحاضرة بمسألة نفيسة، وقاعدة ثمينة من قواعد التفسير، والأصول، والفقه، وغيرها من العلوم الشرعية واللغوية المختلفة، من شأنها أن تُكسب طالب العلم قدرة على استخراج فوائد غزيرة، وأحكاما كثيرة من نصوص قليلة، بألفاظ معدودة، هي قاعدة: **(حذف المتعلّق المعمول فيه يفيد العموم)**، يقول العلاّمة السعدي رحمه الله: "وهذه قاعدة مفيدة جداً، متى اعتبرها الإنسان في الآيات القرآنية أكسبته فوائد جليلة. وذلك أن الفعل وما هو معناه متى قيد بشيء تقيد به، فإذا أطلقه الله تعالى، وحذف المتعلق كان القصد من ذلك التعميم، ويكون الحذف هنا أحسن وأفيد كثيراً من التصريح بالمتعلقات، وأجمع للمعاني النافعة..، مثل قوله **{هُدىً لِلْمُتَّقِينَ}** [البقرة: 2] أي المتقين لكل ما يُتقى من الكفر والفسوق والعصيان، المؤدين للفرائض والنوافل التي هي خصال التقوى"[1].

ونظير ذلك ما في القرآن الكريم من قول الله تبارك وتعالى: وبشّر الصابرين، وبشر المحسنين، المؤمنين..؛ فلم يقيّد المولى تبارك وتعالى في هذه الآيات فعل التبشير بشيء معيّن: أهو راحة القلب، أم سعة الرزق، أم بركة المال، أم النصر والتمكين، أم الفوز بالجنة، أم النجاة من النار، أم التلذّذ بوجهه الكريم سبحانه يوم القيامة؛ فشمل ذلك كلّه، وغيره مما يصحّ أن يدخل تحت هذا العموم.

* * * * *

[1] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر: القواعد الحسان لتفسير القرآن، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م، ص43.

المحاضرة الثامنة: التقديم والتأخير في البلاغة العربية

يعتبر التقديم والتأخير مبحثا من أهمّ المباحث البلاغية؛ لِما يجود به على الكلام العربي من اللطائف والبلاغات، وما يقتصده على المتكلمين والمخاطَبين من الجهود والأوقات، ولقد ظل هذا المبحث محلّ عناية النحويين والبلاغيين قديما وحديثا، وأكثر ما يتعلق التقديم والتأخير بركني الجملة الأساسيين؛ وهما المسند والمسند إليه.

مفهوم التقديم والتأخير في الكلام العربي

تقدّم معنا غير مرةٍ أن الجملة العربية إما أن تكون فعلية، أو اسمية:

فإذا كانت فعلية، فترتيبها المتعارف عليه لدى العرب هو أن يتقدّم الفعل على الفاعل ومتعلقات الفعل التي تأتي بعدهما، وإذا كانت اسمية تَقدّم فيها المبتدأ على الخبر، على اعتبار أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرّفا، نائلاً القدر الأوفر من الاهتمام؛ فكان حقّه التقديم، بخلاف الخبر الذي يأتي نكرة في الغالب، وتُوكل إليه مهمة الإخبار عن المبتدأ، وبيان ما يحتاج المستمع منه إليه، ثم تأتي بعد ذلك متعلقات الخبر إذا كان يعمل عمل الفعل[1]، أو كان جملة فعلية.

واختلفوا فيما إذا كان المبتدأ والخبر معرّفَين كلاهما، وليس هذا المحل مناسبا لبسط القول في مثل هذا الخلاف، وإنما الذي يهمّنا هو الفوائد والبلاغات التي تتحقق بتقديم ما حقّه التأخير، أو تأخير ما حقّه التقديم، وهي في الحقيقة فوائد جمّة يعسر الإحاطة بها؛ يمكن لنا أن نتصوّر أهمّيتها، وحاجة المتكلم العربي إليها من خلال وصف عبد القاهر الجرجاني لباب التقديم والتأخير في قوله: "هذا باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك أن قُدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"[2].

---

[1] كأن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو اسم مصدر، أو صفة مشبهة، أو نحوها من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، راجع: ابن السراج، محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.تا، ج1، ص122.

[2] دلائل الإعجاز، ص137.

وينبغي أن يُعلم أن التقديم والتأخير في العربية ليس لأحد أن يستعمله كما يحلو له، أو دون أن يدفعه إليه دافع، أو تتحقق لديه معرفة بأنه سيسهم في إنجاح العملية التواصلية، والأخذ بيد المخاطَب إلى المقصود من أقصر طريق، وبأحسن كيفية، بل هو باب شريف من أبواب علم البلاغة ليس لأيٍّ كان أن يعبث فيه؛ فيقدّم ويؤخر عشوائيا، ويشوّش على المخاطب، أو يضلّه عن طريقه إلى المقصود.

أبرز أغراض التقديم والتأخير في العربية:

أولًا- من أغراض تقديم المسند إليه[1]:

يُقدّم المسند إليه لأغراض كثيرة، منها:

1- إذا كان حقّه التقديم، ولا مقتضيَ للتأخير، وهذا هو أكثر أحوال الجملة الاسمية، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿**اللّهُ نُورُ السّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ **[النور: 35]**، وقوله: ﴿**اللهُ وَلِيُّ الذِينَ آمَنُوا**﴾ **[البقرة: 257]**، وقولهﷺ: «**الحياءُ خيرٌ كلُّه**»[2].

2- إرادة تمكّن الخبر في ذهن السامع؛ وذلك حيث يكون في المسند إليه ما يشوّق إلى الخبر: بأن يكون موصولًا، أو موصوفًا بما يوجب الدهشة والاستغراب، أو نحو ذلك، كقول النبيﷺ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا**»[3]؛ فقدّم ذكر لفظة **أربع** ليشوّق المستمعين لمعرفة حال هذا المذكور، وهو المنافق، وهذه الطريقة معروفة في خطاب النبيﷺ، وهي من أنفع طرائق التعليم. ومن شواهد هذا الغرض أيضا قول الشاعر (البسيط):

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتها: * شمسُ الضحى، وأبو إسحاقَ، والقمرُ.**

3- ومما يتأكّد فيه وله تقديم المسند إليه: **إرادةُ التبرّك والتعظيم، وهذا خاصّ بأسماء الله تعالى، وصفاته وأفعاله**، كما في قول القائل: اللهُ أعتمد عليه دوما، أو اسمُ الله أبتدئ به كل أعمالي.

---

[1] الإيضاح للقزويني، المطوّل للسعد، جواهر البلاغة للهاشمي، علم المعاني للأستاذ عتيق، البلاغة العربية للميداني، أساليب بلاغية لأحمد مطلوب، شرح دروس البلاغة للشيخ محمد بن صالح العثيمين..

[2] مسلم، الصحيح، رقم: 37، ج1، ص64.

[3] متفق عليه، انظر: البخاري، الصحيح، رقم: 34، ج1، ص16، ومسلم: الصحيح، رقم: 58، ج1، ص78.

4- **تعجيل المسرّة أو المساءة؛** فمن الأول قول القائل: تسعة عشر علامتك في الاختبار، ومن الثاني قول الله تعالى: ﴿ **قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (72)** ﴾ **[الحج: 72].**

5- **التلذّذ:** كقول القائل: تلاوةٌ طيبة استمعت إليها قبل قليل.

وأغراض تقديم المسند إليه كثيرة، يحسُن بمن أراد أن يكتسب ملكة استعمالِه في خطابه، أو استخراجِ بلاغاته ولطائفه من النصوص: أن يديم النظر في القرآن الكريم، ويتتبع مواضعه فيه؛ فإنّ ذلك هو أفضل طريقة لاكتساب هاتين الملكَتين، وتعلّم أشرف العلوم وأنفسها.

ثانيا: من أغراض تقديم المسند:

يُقدّم المسند إذا وُجد باعث على تقديمه؛ كأن يكون عاملاً نحو قام علي، أو ممّا له الصدارة في الكلام، نحو: أين الطريق؟ أو لتحقيق غرض من الأغراض البلاغية الآتية[1]:

1- **تخصيصه بالمسند إليه،** نحو قوله تعالى: ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾ **[الكافرون: 06]،** وقوله ﴿ **لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ **[المائدة: 120]،** وقول الشاعر: **عذبةٌ أنت كالطفولة.**

2- **التنبيه على أنه خبر لا نعت،** كقوله تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ **[البقرة: 36]** وقول الشاعر:

له همٌّ، لا منتهى لكبارها * وهمّتُه الصغرى أجلُّ من الدهر**[2]

فلو أنه قال: "همٌّ له لا منتهى لكبارها" لأوْهَم أنّ شبه الجملة: "له" نعتٌ للفظة همم، لا خبر عنها، وكذلك لو قيل -في غير القرآن الكريم-: وفي الأرض لكم مستقر..

3- **التشويق إلى ذكر المسند إليه،** كما في قول أبي العلاء المعري:

وكالنارِ الحياةُ؛ فمن رماد * أواخرُها وأوّلُها دخان**[3]

4- **تعجيل المسرّة أو المساءة؛** فمن الأول قول القائل: كريمٌ أبوك، وقوله: صحيحةٌ إجابتك، ومن الثاني: قول القائل: توبيخٌ في ملفك قرارُ المجلس التأديبي، وقوله: مرفوضٌ ملفك.

---

[1] المراجع السابقة، مع تعديلات يسيرة.

[2] البيت لبكر بن النطاح، وهو من الطويل.

[3] ديوان أبي العلاء المعري، والبيت من الوافر.

إلى غير ذلك من الأغراض التي تقتضي تقديم المسند على المسند إليه.

ثالثا: تقديم متعلقات الفعل

المقصود بمتعلقات الفعل كل لفظ يتعلّق بالفعل أو ما ينوب عنه؛ مثل المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والظرف، والجار والمجرور، ونحوها، والأصل في هذه المتعلقات أن تأتي في نهاية الجملة؛ أي بعد الفعل والفاعل، نحو: قرأ الطالب كتابا، و: انطلق الولد ضاحكًا. أو بعد المبتدأ والخبر إذا كان الخبر جملة فعلية: نحو: **الولد يبكي جوعًا**، أو اسما يعمل عمل الفعل نحو: **أبي قادم من العمل.**

إلا أنّه قد يُسمح للمتكلم، بل ويُمتدح أيضا على أن يُقدّم من هذه المتعلّقات ما يُعينه على إضافة معنى، أو تزيينه، أو تفخيمه، أو نحو ذلك، والواقع أنّ أكثر هذه الفوائد تندرج تحت غرض بلاغي واحد هو **الاختصاص**؛ فأكثر ما يتقدّم المتعلق على فعله لإفادة هذا المعنى، بل ذهب كثير من البلاغيين، وفي مقدمتهم الزمخشري، إلى أن هذا التقديم ليس له غرض إلا الاختصاص[1]، ومن أمثلة ذلك نذكر:

- **من تقديم المفعول**: **اللهَ** أعبد، **زيدًا** لقيتُ، **لبنًا** شربت، **محمّدًا**ﷺ أتّبع، ونحوها.
- **من تقديم الحال**: **مستبشرًا** دخل عمرو، **ومسرعا** خرج من البيت، ونحو ذلك.
- **من تقديم الجار والمجرور**: قول الله تعالى: ﴿ **وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ (210)**﴾ **[البقرة: 210]**، وقوله: ﴿ **قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (65)**﴾ **[التوبة: 65]**.
- **من تقديم الظرف**: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ (26)**﴾ **[الغاشية: 25-26]**، وقول الشاعر:

إِلَى دَيَّانِ يَوْمِ الدِّينِ نَمْضِي * وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ.**

ولم يوافق ابن الأثير على أن يكون الاختصاص هو الغرض البلاغي الوحيد الذي لأجله يتقدّم المتعلق على فعله؛ بل أضاف غرضا آخر هو **تحقيق السجعية ومراعاة النظم**، وليس هذا وحسب، بل إنه نفى أن يكون الاختصاص غرضا بلاغيًا لكثير من الأساليب التي تقدّم فيها

---

[1] الزمخشري، محمود بن عمرو: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج1، ص13.

المتعلق على الفعل، ومنها قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (30) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (31)**﴾ **[الحاقة: 30-31]**، حيث قال: "تقديم الجحيم على التصلية، وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل، إلا أنه لم يكن ههنا للاختصاص؛ وإنما هو للفضيلة السجعية، ولا مراء في أن هذا النظم على هذه الصورة أحسن من أن لو قيل: خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم"[1].

ولا يُسلّم لابن الأثير قوله هذا، أعني أن يجزم بتمحّض تقديم المفعول في هذه الآية الكريمة لإفادة معنى السجعية وحسب؛ ففيه مع ذلك تنديمٌ، وتعجيل مساءة، كما أننا نتحفّظ على رفضه أن يكون تقديم المفعول في قوله تعالى ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)**﴾ مفيدا معنى الحصر والتخصيص؛ حيث قال: "وأما الوجه الثاني –الذي يختص بنظم الكلام– فنحو قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)**﴾، وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص، وليس كذلك، فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام؛ لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)**﴾، ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (4)**﴾، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)**﴾، وذاك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قالك نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن"[2].

قلت: لا تنافي بين أن يتحقق الغرضان كلاهما؛ اختصاصٌ ومراعاة نظم، وقد اتّفق أهل التفسير على أنّ من أغراض تقديم المعمول على العامل في هذه الآية ونظائرها إفادة معنى الحصر والتخصيص؛ فقول العبد مناجيا ربّه عز وجل: **إياك نعبد** يختلف عن قوله: نعبدك، لأنّ "نعبدك" فيها إعلان العبودية لله تعالى، ولكن ليس فيها نفي الشريك عنه في ذلك سبحانه، بينما إياك نعبد فيها، مع إعلان العبودية لله تعالى، إعلانُ التوحيد له جل وعلا، ونفي الشركاء والأنداد عنه سبحانه، والله تعالى أعلم.

---

[1] ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص174.

[2] نفسه، ج2، ص173.

المحاضرة التاسعة: أسلوب القصر في البلاغة العربية

تعريف القصر[1]:

أ/ **لغة**: قال ابن فارس: "القاف والصاد والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر على الحبس. والأصلان متقاربان"[2]. فمن الأول قصر الصلاة؛ وهو أن لا يتمّها لأجل السفر، ومن الثاني: يقال قصرته إذا حبسته، وهو مقصور، أي محبوس، قال الله تعالى: ﴿**حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ (72)**﴾ **[الرحمن: 72]**، وامرأة قاصرة الطرف: لا تمدُّه إلى غير بعلها؛ كأنها تحبس طرفها حبسا[3].

وأما في **الاصطلاح** فقد عُرِّف القصر في البلاغة بأنه: "**تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بعبارة مخصوصة**"[4].

ولكلّ قصر طرفان، مقصور ومقصور عليه.

أساليب القصر[5]: أشهر طرق القصر في العربية أربعة[6]، هي:

1- **النفي وبعده الاستثناء**، وهنا يكون المقصور عليه ما بعد الاستفهام، مثاله قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ**﴾ **[هود: 88]**.

---

[1] وهو التسمية الأشهر له، ومن العلماء والبلاغيين من يسمّيه: الحصر، ولا فرق بين المصطلحين تقريبا.

[2] معجم مقاييس اللغة، ج5، ص96.

[3] نفسه، بتصرف يسير.

[4] أكثر البلاغيين على أن القصر هو "تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص"، وقد آثرت استبدال كلمة: عبارة بكلمة طريق لأن كلمة عبارة أدلّ على المقصود، وأقرب إلى مجال التعريف والله أعلم.

[5] اعتُمد في جمع مادة هذه الفقرة على المراجع الآتية: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين، جواهر البلاغة للهاشمي، البلاغة العربية للميداني، أساليب بلاغية لأحمد مطلوب، شرح دروس البلاغة للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

[6] ورد في كثير من كتب البلاغة العربية القديمة والحديثة أساليب أخرى للقصر؛ نذكر منها: توسُّط ضمير الفصل المقصور والمقصور عليه (محمد هو من أخبرني) -استعمال بعض الألفاظ الدالة على القصر؛ نحو: وحده، لا غير، فقط، وحسب، خاصّ، يقتصر.. (أعبد الله وحده) -تعريف ركني الإسناد (الدين النصيحة)، وغيرها.

2- **القصر بأداة إنما**، وفيه يكون المقصور عليه مؤخّرا وجوبا، مثال ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ **[النساء: 171]، وقوله**ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»[1].

3- **العطف بلا، أو بل، أو لكن**، فإن كان العطف بلا كان المقصور عليه مقابلا لما بعدها، مثاله: اشترى خالد كتابا لا قلما، وإن كان العطف ببل أو لكن كان المقصور عليه ما بعدهما، مثاله: ما دعوت عليك، بل لك، أو: لم أكن نائما حين هاتفتني، لكن كان هاتفي في وضع الصامت.

ملاحظة: اشترط بعض البلاغيين[2] في القصر بحرفيْ: "بل، ولكن" أن:

- تُسبق كل منهما بنفي أو نهي.
- وأن يكون المعطوف بهما مفردًا.
- وألاّ تقترن (لكن) بالواو.

4- **تقديم ما حقُّه التأخير**، وفي هذه الحالة يكون المقصور عليه هو المقدّم، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)**﴾ **[الفاتحة]**، وقوله سبحانه: ﴿**أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (28)**﴾ **[الرعد]**.

أقسام القصر[3]: ينقسم القصر عند علماء البلاغة قسمين، حقيقي وإضافي:

أما **القصر الحقيقي** فهو ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر، فلا يتعدّاه إلى غيره أصلا، نحو: ليس في البيت إلا خالد، إذا لم يكن في البيت غيره، وقولنا: لا إله إلا الله؛ لأنه لا يستحقّ العبادة إلا هو سبحانه.

وأما **القصر الإضافي**: فهو ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين، نحو: إنما الجواد حاتم، أي حاتم الطائي المعروف، لكونه اشتهر بالجود، ولكن ليس معنى ذلك أنه لا يوجد أجواد كثيرون غيره، وإنما القصد أنه لا جَوَاد باعتبار المكان الذي هو فيه، أو باعتبار الزمان الذي هو فيه، أو باعتبار نوع من الجود.

---

[1] متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: 1، ج1، ص6، ومسلم في صحيحه، برقم: 1907، ج3، ص1515.

[2] انظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص169.

[3] تم الاستعانة في هذه الفقرة بالمراجع السابقة، مع تصرف في بعض العبارات، وفي اختيار الأمثلة.

والخلاصة: أنّ ما كان الحصر فيه باعتبار الواقع فهو حقيقي، وما كان الحصر فيه باعتبار شيء معين فهو إضافي.

وأيهما الحصر الذي يقصد عند الإطلاق؟

الجواب: الحقيقي؛ فالحصر عند الإطلاق يحمل على الحقيقي، فإذا تعذر الحمل على الحقيقي، قلنا: هذا إضافي.

وينقسم كلٌّ من القصرين الحقيقي والإضافي إلى قسمين، قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة.

أ- **قصر صفة على موصوف:** هو أن تُحبسَ الصفةُ على موصوفِها وتَختصّ به، فلا يتّصفُ بها غيرُه، وقد يتّصفُ هذا الموصوفُ بغيرها من الصفات، نحو قول القائل: "لا رازقَ إلا اللهُ"، وقوله: لا يَنعم بالسعادة إلا تقيٌّ.

ب- **قصر موصوف على صفة:** كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ**﴾ **[محمد: 36].**

أقسام القصر الإضافي:

قسّم البلاغيون **القصر الإضافي** باعتبار حال المخاطَب ثلاثة أقسام:

1- **قصر إفراد:** إذا اعتقد المخاطَب الشركة؛ مثاله قولك: **ما في البيت إلا خالد**؛ تخاطب رجلًا يعتقد أن معه غيره، وقولك: **إنما الفائز محمد** لمن ظنّ أنّ الفائزين اثنان أو أكثر.

2- **قصر قلب:** ومثاله: قولك السابق: **ما في البيت إلا خالد**؛ تخاطب من ظنّ أنه محمد، وقولك: **إنما الفائز محمد** لمن زعم أنّه غيره، سمّي بهذا الاسم لأن المتكلم يقلب رأي المخاطَب إلى غيره.

3- **قصر تعيين:** ويكون في مخاطبة من تردّد في الحكم؛ فتأتي بالقصر لتعيّن له الصواب أو الحقّ فيه؛ مثاله، ونفضّل أن نبقى مع المثالين السابقين توضيحا للمعنى، وترسيخا لصورته في الذهن، قولك: **ما في البيت إلا خالد**، يكون قصر تعيين إذا كان في مخاطبة شخص شاكّ أهو في البيت أم لا، وقولك: **إنما الفائز محمد**، لمن تردّد في ذهنه أفائز هو أم لا، وهلمّ جرًّا.

أغراض القصر: القصر باب شريف القدر، لطيف الأثر، واسع التصرف في اللغة العربية، ولا غنى لمتكلم عنه، ومن أهمّ الأغراض التي تجعل البليغ يستعين بأساليب القصر أنّه:

– يسهم في تحقيق اللحمة بين معاني الجمل، وتقوية الروابط اللفظية والمعنوية بينها.

– وأنه يسهم في تقرير المعاني وترسيخها في الذهن.

– كما أنه يُستعان به أحيانا لأداء وظيفة التعريض والتلويح بالمعاني[1]، كما في قول القائل: لا يفهم هذا المعنى إلا من جرّب، يعرّض بمن لا خبرة له به، ويحشر أنفه فيه.

* * * * *

[1] انظر: جواهر البلاغة للهاشمي، ص170.

المحاضرة العاشرة: الوصل والفصل في البلاغة العربية

يعتبر الوصل والفصل من أهمّ أبواب علم البلاغة، وأوسعها تصرّفا، وأدقّها مسلكًا، وهو مع ذلك كلّه على جانب معتبر من الغموض والإشكال؛ وذلك حين يلتبس على المتكلم أيَصل الجملة بأختها، أم يفصل بينهما، يقول الجرجاني: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، والإ قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد. وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل؛ ذاك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة"[1].

تعريف الوصل والفصل:

الوصل عطفُ جملة على أخرى بالواو، والفصل ترك هذا العطف، وإنما اقتُصر هنا على حرف العطف الواو لأن العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه. ولكلٍّ من الوصل بها والفصل مواضع.

مواضع الوصل والفصل[2]:

أولا: مواضع الوصل

يجب الوصل بين الجملتين في مواضع أهمها هذه الثلاثة:

الموضع الأول: إذا قُصد إشراكهما في الحكم الإعرابي، كما في قول الشاعر:

---

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص222.

وقد ترددَت عبارة: "**البلاغة معرفة الوصل والفصل**" في كثير من كتب البلاغة؛ وهو في الحقيقة تعريف للبلاغة بذكر فرد من أفرادها، لا أنّها تنحصر فيه، أو أنه يمثّل أحسن شيء فيها، وبمثل هذا يُوجّه تعريفهم لها في مواضع أخرى بأنها الإيجاز، أو حسن الاستعارة، أو الجزالة والإطالة، أو نحو ذلك مما يُعرّف فيه الكلّ ببعض أجزائه؛ لأهميته أو للتأكيد عليه، أو نحو ذلك من الأغراض.

[2] الإيضاح للقزويني، جواهر البلاغة للهاشمي، علم المعاني للأستاذ عتيق، البلاغة العربية للميداني، أساليب بلاغية لأحمد مطلوب، شرح دروس البلاغة للشيخ محمد بن صالح العثيمين، وغيرها.

وأبطأ عني والمنايا سريعةٌ * وللموت ظفر قد أطلّ وناب[1]**

فكما هو ظاهر؛ فإن جملة: "والمنايا سريعة"، وقعت "في موضع حال من فاعل: أبطأ، فأراد الشاعر إشراك جملة: "وللموت ظفر قد أطلّ وناب" لها في هذا الحكم الإعرابي، ولهذا وصلها بها بحرف العطف الواو.

وكذلك يجب الوصل بين كل جملتين قصد إشراكهما في حكم إعرابي واحد.

الموضع الثاني: إذا اتفقتا خبرا أو إنشاءً وكانت بينهما مناسبة تامّةٌ، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنّ الْفُجّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)**﴾ **[الانفطار: 13-14]**، وقوله سبحانه: ﴿ **وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** ﴾ **[النساء: 36]**، وقولهﷺ: **«اعْبُدُوا رَبّكُمْ، وَصَلّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ تَدْخُلُوا جَنّةَ رَبّكُمْ»**[2].

الموضع الثالث: إذا اختلفتا خبرا وإنشاء وأوهمَ الفصلُ خلافَ المقصود؛ كقول القائل: لا وحفظك الله، إجابةً عن سؤال: ألك حاجة؟ أو نحوه؛ فلو أنه لم يفصل بين هذا الدعاء ولا النافية بالواو لتُوُهِّمَ أنه يدعو على سائله لا له. وكقول القائل: لا وشكرا إجابة عن سؤال سائل: أتشرب شايًا؟؛ تفاديا لقول: لا شكرًا الذي يوهم خلاف المقصود.

محسّنات الوصل وعيوبه[3]

من محسنات الوصل تناسُبُ الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسُب الجملتين الفعليتين في المُضي والمضارعة، وفي الإطلاق والتقييد إلا لمانع، كما في الأمثلة السابقة. ولا يحسن العدول عن هذا الأصل إلا لغرض بلاغي، أو إرادة معنى إضافيّ يُطلب من ملاحظة هذا العدول؛ كما في قول الله عز وجل مخاطبا اليهود: ﴿**أَفَكُلّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ (87)**﴾ **[البقرة: 87]**، فالجملة الأولى تضمّنت فعلا ماضيا، وعطفت عليها الجملة الثانية المتضمنة فعلا مضارعا، قال الزمخشري مبيّنا سرّ هذه المخالفة: "فإن قلتَ:

---

[1] البيت لأبي فراس الحمداني، وهو من الطويل.

[2] ابن حنبل، أحمد: المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م، رقم: 22161، ج36، ص486.

[3] يراجع في هذا العنوان: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، عروس الأفراح للسبكي، علوم البلاغة للمراغي، البلاغة العربية للميداني، علم المعاني لعبد العزيز عتيق.

هلا قيل: وفريقًا قتلتم؟ قلتُ: هو على وجهين؛ أن تراد الحال الماضية؛ لأن الأمر فظيع، فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب. وأن يُراد: وفريقًا تقتلونهم بعد؛ لأنكم تحومون حول قتل النبيﷺ لولا أني أعصمه منكم"[1]ا.هـ

قلت: يضاف إلى ذلك ما في هذه المخالفة من تحقيقٍ لحسن النظم، ومراعاة للفواصل القرآنية.

ومن ذلك أن يراد الإطلاق في إحدى الجملتين والتقييد في الأخرى كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾ [الأنعام: 8]؛ فالجملة الأولى، وهي: "**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ**" مطلقة، والجملة الثانية وهي: "**وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ**" مقيدة؛ لأن الشرط "لو" مقيِّد للجواب، فقضاء الأمر، أي قضاؤه بهلاكهم، مقيّد بإنزال الملك.

فإذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، ولم يتحقق بذلك غرض بلاغي كان هذا عيبا في الوصل، كما في قول أبي تمام (الكامل):

لا والذي هو عالم أن النوى * صبر وأن أبا الحسين كريم**

فلا علاقة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين؛ ولذلك عُدّ هذا عيبا في هذا البيت.

ومن هذا القبيل أن يقال مثلا: علي تاجر وأحمد مريض! فهذا العطف معيب قبيح؛ إذ لا مناسبة بين الجملتين ولا رابط في المعنى بين تجارة علي ومرض أحمد. ولو قيل مثلا: علي طبيب وأحمد ممرض لصح العطف لوجود رابط بين الجملتين، وهي هنا التماثل بين المسندين فيهما.

<u>ثانيا: مواضع الفصل</u>[2]: يجب الفصل بين الجملتين في مواضع أهمّها:

1- **<u>أن يكون بينهما كمال الاتّصال</u>**، أي أن يكون بين الجملتين اتحاد تام؛ بأن تكون الجملة الثانية توكيدا للأولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها.

---

[1] الكشاف للزمخشري، ج1، ص162.

[2] جواهر البلاغة للهاشمي، علوم البلاغة للمراغي، علم المعاني للأستاذ عتيق، البلاغة العربية للميداني، أساليب بلاغية لأحمد مطلوب، شرح دروس البلاغة للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الخلاصة في علوم البلاغة، للأستاذ علي ين نايف الشحود.

أ/ فمن أمثلة الفصل الذي تكون فيه الجملة الثانية توكيدا للجملة الأولى قول الله تعالى: ﴿**فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾ [الطارق: 17]، وقول الشاعر (الكامل):

يهوى الثناء مبرّز ومقصّرٌ * حبُّ الثناء طبيعة الإنسان!**

ب/ ومن أمثلة الفصل الذي تكون فيه الجملة الثانية بيانا للجملة الأولى قول الله تعالى: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ**﴾ [طه: 120]، وقول الشاعر (الطويل):

كفى زاجرا للمرء أيامُ دهره * تروح له بالواعظات وتغتدي**

ج/ ومن أمثلة الفصل الذي تكون فيه الجملة الثانية بدلا من الجملة الأولى قوله تعالى: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (133)**﴾ [الشعراء: 132، 133]، وقوله: ﴿**يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ**﴾ [البقرة: 49].

<u>الموضع الثاني</u> من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجمل هو: **أن يكون بينهما كمال الانقطاع**، بأن يكون بين الجملتين تباين تام، وذلك بأن تختلفا خبرا وإنشاء، أو بألا تكون بينهما مناسبة ما، ويقال حينئذ إن بين الجملتين كمال الانقطاع.

أ- فمن الأمثلة التي يجب فيها الفصل بين الجملتين لاختلافهما خبرا وإنشاء قول الشاعر (المنسرح):

لا تسألِ المرءَ عن خلائقه * في وجهه شاهدٌ من الخبرِ**

وقول الآخر: **لا تحسبِ المجدَ تمرًا أنت آكلُه *** لن تبلُغَ المجدَ حتى تلعَقَ الصّبِرا**

فالجملة الأولى من كلا البيتين إنشائية، والجملة الثانية خبرية، فلأجل هذا التباين تعيّن الفصل بينهما.

ب- ومن الأمثلة التي يجب فيها الفصل بين الجملتين لعدم وجود مناسبة بينهما قول الشاعر

وإنما المرء بأصغريه * كل امرئ رهن بما لديه**

فبين الجملتين تمام التباين ومنتهى الابتعاد؛ لأنه لا مناسبة بينهما إلا باجتماعهما في هذا البيت.

الموضع الثالث: أن يكون بين الجملتين شبه كمال الاتصال، بأن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال نشأ من الجملة الأولى؛ كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لا تَخَفْ**﴾[هود: 70]، وقول الشاعر (الطويل):

يقولون إنّي أحمل الضّيمَ عندهم * أعوذُ بربي أن يُضام نظيري**

الموضع الرابع: أن يكون بينهما شبهُ كمالِ الانقطاعِ؛ وهو أنْ تُسبقَ جملةٌ بجملتينِ يصحّ عطفُها على الأولَى لوجودِ المناسبة، ولكنْ في عطفِها على الثانيةِ فسادٌ في المعنَى، فيُتركُ العطفُ بالمرّةِ دفعًا لتوهّمِ أنه معطوفٌ على الثانيةِ، نحو قول الشاعر:

وتَظُنُّ سَلمى أنني أبغي بها * بَدَلاً، أراها في الضلال تهيمُ**

فجملةُ: "أُراها" يصحّ عطفُها على جملةِ "تظنّ" لكنْ يمنعُ من هذا توهّمُ العطفِ على جملةِ "أبغي بها"؛ فتكونُ الجملةُ الثالثةُ من مظنوناتِ سلمَى مع أنه غيرُ المقصودِ، ولهذا امتنعَ العطفُ بتاتاً، ووجبَ أيضاً الفصلُ، والمانعُ من العطفِ في هذا الموضعِ أمرٌ خارجيٌّ احتماليٌّ، يمكنُ دفعُه بمعونةِ قرينةٍ.

ومن هذا وما سبقَ، يُفهمُ الفرقُ بين كلٍّ منْ: كمالِ الانقطاعِ وشبهِ كمالِ الانقطاعِ.

الموضعُ الخامسُ: التّوسطُ بين الكمالينِ مع قيامِ المانعِ، وهو كونُ الجملتينِ مُتناسبتينِ، وبينهما رابطةٌ قويةٌ، لكنْ يمنعُ منَ العطفِ مانعٌ، وهو عدمُ قصدِ التشريكِ في الحُكم، كقوله تعالى : ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15)**﴾ [البقرة: 14-15]، فجملةُ اللهُ يستهزئُ بهم لا يصحّ عطفُها على جملةِ إنّا معكم؛ لاقتضائِه أنه منْ مقولِ المنافقينِ، والحالُ أنهُ من مقولِه تعالى: دعاءً عليهم، ولا على جملةِ قالوا؛ لئلا يُتوهمَ مشاركتُه له في التقييدِ بالظرف، وأنّ استهزاءَ اللهِ بهم مقيدٌ بحالِ خُلوّهم إلى شياطينِهم، والواقعُ أن استهزاءَ اللهِ بالمنافقينَ غيرُ مقيدٍ بحال من الأحوال، ولهذا وجبَ أيضا الفصلُ.

*****

المحاضرة الحادية عشرة: الإيجاز والإطناب والمساواة في البلاغة العربية

هذا الباب هو من أهمّ أبواب البلاغة؛ لشدة حاجة المتكلمين إليه، وتوقّف وظيفة مطابقة الكلام لمقتضى الحال عليه؛ فلا يكون المرء بليغا حتى يعلم متى يوجز كلامه، ومتى يطنب فيه، ومتى يتوسّط فيجعل اللفظ مكافئا للمعنى كمّا وكيفا، وهذا ما يعرف بالمساواة، نتعرف في هذا الدرس على هذه الأساليب الثلاثة، وأهمّ مناسباتها وبلاغاتها.

1- الإيجاز: جرت عادة البلاغيين على البدء به؛ لأسباب موضوعية لعل أهمّها السببان الآتيان:

- أنّه الأصل في الكلام؛ فأكثر الناس يميلون إلى اختصار القول، ويكرهون إطالته إلا لحاجة.
- وأنّه الأقدر على تكثيف البلاغة في القول، وتقوية جماله وتأثيره، حتى بلغ ببعضهم أنّ عدّه رأس البلاغة وأرفع أساليبها، وقد نُقل عن أكثم بن صيفي، وهو من بلغاء العرب وخطبائهم أنه قال: "البلاغة الإيجاز"[1].

وللإيجاز تعريفات في كتب الأدب والبلاغة، أشهرها أنه "**الجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة**"[2].

أمثلة المجاز كثيرة جدا، نختار منها قول الله تعالى: ﴿ **لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ** ﴾ **[الحج: 28]**، أي حجاج بيت الله الحرام، وقد جمع الله تعالى في هذه الكلمات القليلة جدا منافع الدنيا والآخرة"[3]، وهو أبلغ جدّا من أن يذكر عددا كبيرا منها، بل ليس بين هذا وذاك وجه للمقارنة أصلا.

---

[1] ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص281.

[2] الجاحظ، عمرو بن بحر: الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، ج3، ص42، وقد تلقّى أكثر الباحثين والبلاغيين هذا التعريف بالقبول؛ لكونه جامعا وجيزا.

[3] روي هذا التفسير عن مجاهد وغير واحد من أئمة التفسير، انظر: ابن كثير الدمشقي، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ-1999م، ج5، ص414.

ومنها أيضا قوله سبحانه: ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ **[الأعراف: 54]**؛ فهاتان الكلمتان "استوعبتا جميع الأشياء على غاية الاستقصاء"[1]، وقولهﷺ: «**لاَ ضررَ ولا ضِرارَ**»[2]، وقوله: «**اتّقِ اللهَ حيثُمَا كُنتَ**»[3]، وقوله: «**قلْ آمَنْتُ باللهِ ثمّ استَقِمْ**»[4]، ونحو ذلك كثير جدا في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وغيرهما من كلام العرب. وحيثما كان الحذف كثيرا، مع وضوح المعنى، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال فذاك محلّ الإيجاز الممدوح، والبلاغة اللطيفة العالية.

والإيجاز نوعان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف:

فأما **إيجاز القصر**[5] فهو "الدلالة على المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، من دون أن يكون فيه حذف"[6]، وهو أرفع مراتب الإيجاز، وهو الذي جعله البلاغيون رأس البلاغة، ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿**إِنّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلّكُمْ تَذَكّرُونَ (90)**﴾ **[النحل: 90]**، جمع الله تعالى في هذه الآية أصول كلّ خير مأمور به، وأصول كل شرّ منهي عنه، ولم يخرج عنها من مسائل الدين والدنيا شيء.

ومنه قولهﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**»[7]، فيه –مع قلة ألفاظه– إرشادٌ إلى جميع أسباب السعادة الدينية والدنيوية، وتربية فريدة على إعزاز النفس وإكرامها من جهة، ودفعها إلى التعاون على البر والتقوى من جهة أخرى.

---

[1] علم المعاني، عتيق، ص177.

[2] ابن ماجه، محمد بن يزيد: سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، رقم: 2340، ج2، ص784.177.

[3] الترمذي، محمد بن عيسى: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، رقم: 1987، ج3، ص423.

[4] النسائي، أحمد بن شعيب: السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ–2001م، رقم: 11425، ج10، ص256.

[5] ويسميه بعض البلاغيين إيجاز البلاغة.

[6] هذا التعريف مستخلص من تعريفات عديدة لكثير من البلاغيين قديما وحديثا.

[7] الترمذي: سننه، رقم: 2317، ج4، ص136.

وأما **إيجاز الحذف** فهو "**ما يُحذف منه كلمة أو جملة أو أكثر، مع قرينة تعيّن المحذوف**"[1]، ومن أمثلته في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا**﴾ **[يوسف: 45-46]**؛ فلم يُذكر في الآية أنّهم قالوا له نعم، نرسلك، ولا أنّه انطلق إلى يوسف في السجن، ولا ما جرى بينهما من تحية، وترحيب وسؤال عن الحال، وربما اعتذار الرجل من يوسف لعدم رفع أمره إلى الحاكم، ونحو ذلك مما تعرفه مثل هذه اللقاءات؛ بل ذكر مباشرة ما يتعلق بسياق القصة، وهذا هو أعظم أسلوب يمكن أن يطابق فيه الكلام مقتضى هذا الحال.

نظير ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**﴾ **[البقرة: 60]**؛ فليس فيه ذكرُ أنّ موسى ضرب بعصاه الحجر، وفي ذلك إيجاز لطيف، وإشعار بسرعة الاستجابة، وهول المشهد، ولطائف أخرى لم تكن لتتحقق لو أُطيل الكلام بذكر تفاصيل الضرب وأحداثه.

ولقد ظل علماء البلاغة، والتفسير، والأدب، وغيرهم يشيدون بهذا النوع من الإيجاز، ويعدّدون فضائله ومزاياه، وفي هذا السياق يقول ابن الأثير: "أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ وذاك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبيّن"[2].

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من الإيجاز تستعمله حتى العامّة في كلامها؛ لسهولته عليها، وحاجتها إليه، من ذلك أن يقول قائلهم (بلسانه) مفتخرا، أو متحججا، أو نحو ذلك: لو رأيتني حين فعلت كذا، أو يقول مهدّدا متوعدا: آهٍ لو أمستك، أو تعال، يقصد وسأضربك، أو أعاقبك، أو نحو ذلك.

من فضائل الإيجاز:

---

[1] أكثر البلاغيين يعرفونه بتعريفات مقاربة لفظا ومعنى، وهذا التعريف مأخوذ من كتاب: علم المعاني، عتيق، ص178.

[2] المثل السائر، ج2، ص219.

للإيجاز فضائل كثيرة جدا، منها أنه يقتصد على المتكلم جهده ووقته، ويريح المستمع من كثرة الاستماع، ويعين على حفظ الكلام المرادِ حفظُه، ويناسب جدّا في أوقات كثيرة يمرّ بها المخاطب أو المخاطَب أو كلاهما؛ أهمها أوقات التعب، والشغل، والملل، والغضب، ونحوها.

2- الإطناب: جاء في لسان العرب: "أطنب في الوصف إذا بالغ واجتهد، وأطنب في عدوه إذا مضى فيه باجتهاد ومبالغة، وفرس في ظهره طنب أي طول..، وأطنبت الريح إذا اشتدت في غبار..، ومنه أطنب في الكلام إذا أبعد؛ يقول: من كنت أخاه.."[1]. فمادّة الإطناب كما هو ظاهر تدل على معاني المبالغة، والطول، والزيادة.

وأما في الاصطلاح فله تعريفات عديدة متقاربة، ترجع في الأساس إلى المعنى اللغوي، منها أنه: "**زيادة اللفظ على المعنى لفائدة**"[2].

وقيل هو: "تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف أوساط البلغاء؛ لفائدة تقويته وتوكيده"[3]، فكما ترى، يُشترط للإطناب أن تحصل به فائدة؛ "فخرج بذلك التطويل والحشو، والفرق بينهما أن الزائد إن كان غير متعين كان تطويلا، وإن كان متعيّنا كان حشوا، وكلاهما بمعزل عن مراتب البلاغة"[4].

من أشهر أمثلة الإطناب في كتب البلاغة قول الله تبارك وتعالى: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ **[مريم: 04]** يعني إني كبرت، عبّر عن هذا المعنى بألفاظ عديدة لأن المقام مقام شكاية، ومناجاة، ودعاء، ويمكن أن يُضاف إلى ذلك أيضا أنّ الإطناب في مخاطبة الحبيب محمودة، كإطناب موسى المذكور في قول الله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (17) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى (18)** ﴾ **[طه: 17]**، والله أعلم.

---

[1] لسان العرب، ج1، ص568.

[2] المثل السائر، ج2، ص280.

[3] جواهر البلاغة للهاشمي، ص201.

[4] علوم البلاغة للمراغي، ص191.

ومنها أيضا قول الله تعالى: ﴿**قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (26)** ﴾[النحل: 26]، يقول ابن الأثير موضحا مزية الإطناب بذكر لفظة فوقهم، مع العلم أن السقف إنما يخرّ من فوقهم: "لذكر لفظة فَوْقِهِمْ فائدة لا توجد مع إسقاطها من هذا الكلام، وأنت تحسّ هذا من نفسك؛ فإنك إذا تلوت هذه الآية يخيّل إليك أن سقفًا خرّ على أولئك من فوقهم، وحصل في نفسك من الرعب ما لا يحصل مع إسقاط تلك اللفظة"[1].

<u>أنواع الإطناب</u>: إذا كنا قد عرفنا أن الإيجاز يكون إما بالقصر، أو بالحذف، فإن من البلاغيين مَن قسّم الإطناب –تقسيما مشابها– إلى إطناب بالبسط، وإطناب بالزيادة:

فأما **الإطناب بالبسط** –وهو الذي يقابل الإيجاز بالقصر– فهو ما يكون "بتكثير الجمل، وبسط المعاني، واستعمال كلام طويل يغني عنه كلام قصير، دون أن تكون فيه ألفاظ زائدة"[2]، وأمثلتُه في الكلام العربي كثيرة جدا، منها قول الله عز وجل: ﴿**فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ (19) يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ (20) وَلَهُمْ مَقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ (21) كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (22)**﴾ [الحج: 19–22]؛ فذِكر هذه التفاصيل من العذاب إطنابٌ اقتضاه مقام التخويف والترهيب.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿ **وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ (6) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (7)** ﴾ [فصلت: 6–7]؛ فمن المعلوم أن المشركين لا يزكّون، ولكنه جلّ وعلا ذكر هذه الصفة الذميمة فيهم حثًّا "للمؤمنين على أداء الزكاة..، وفيه دلالة على أن من آثار الشرك جفاف الرحمة على ذوي الحاجات"[3]، وأنّ الإيمان يليّن القلوب، ويملأها رحمة على المحتاجين، وعطفا بالمال ومختلف سبل النفع عليهم.

---

[1] المثل السائر، ج2، ص283.

[2] البلاغة العربية للميداني، ج2، ص62.

[3] نفسه.

وأما **الإطناب بالزيادة** "فيكون بزيادة في الألفاظ على أصل المعنى الذي يراد بيانه لتحقيق فائدة ما"[1]. مثاله من القرآن الكريم قول الله عز وجل: ﴿ **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (4)** ﴾ **[التكاثر: 3-4]**، وقوله: ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (17) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (18)** ﴾**[الانفطار: 17-18]** ومثاله من الشعر قول الحسين بن مطير يرثي معن بن زائدة (الطويل):

فيا قبرَ معنٍ أنتَ أولُ حفرة * من الأرض خَطت للسماحة موضعا**

ويا قبرَ معن كيف واريت جودَه * وقد كان منه البر والبحر مترعا**

فإعادة النداء في البيت الثاني إطناب بالزيادة لفائدة، وطريقته التكرير، وغرضه البلاغي إفادة معنى التحسر[2].

3- المساواة: عرّفها بعض البلاغيين بأنها "**تأديةُ المعنى المراد بعبارة مساوية له بحيث يتساوى اللفظ والمعنى فلا يزيد أحدهما على الآخر**"[3]؛ فهي مرتبة تتوسّط مرتبتي الإيجاز والإطناب.

مثالها قول الله عز وجل: **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً** [إبراهيم: 31]، وقوله ﷺ: «**إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**»[4] ومثاله من الشعر قول المتنبي (الطويل):

وقد فارق الناسُ الأحبةَ قبلنا * وأعيى دواءُ الموت كلّ طبيب**

نختم هذه المحاضرة بالإجابة عن سؤال متوقّع في هذا الموضع هو: أيّها أولى بالتقديم والعناية: الإيجاز، أم التسوية، أم الإطناب؟ والجواب أنّ مردّ ذلك إلى القانون الذي يحكم علم المعاني، والبلاغة العربية بأكملها؛ وهو **مطابقة الكلام لمقتضى الحال**، وفي هذا يحدّثنا العسكري

---

[1] البلاغة العربية، ج2، ص64.

[2] علم المعاني، عتيق، ص191.

[3] علوم البلاغة للمراغي، ص366، وجواهر البلاغة للهاشمي، ص207، وغيرهما.

[4] البخاري: صحيحه، رقم: 6224، ج8، ص49.

أبو هلال فيقول: "إنّ الإيجاز والإطناب يُحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه، ولكل واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب: أخطأ"[1].

قلت: ولا أدلّ على ذلك من أننا نجد هذه الأساليب الثلاثة مستعملة جميعها في القرآن الكريم، وهو كلام الله تعالى، وفيه تتجلى أرقى مستويات البلاغة العربية، مع الاعتراف بأفضلية الإيجاز عموما؛ لأن النفس البشرية ميّالة إلى الاختصار ما لم يكن فيه تشويش وإخلال، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله تعالى

[1] العسكري، الحسن بن عبد الله: كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.تا، ص190.

خاتمة

أختم هذا العمل بحمد الله تعالى، وشكره، والثناء عليه بما هو أهله على ما منّ به من النعم الظاهرة والباطنة، ومنها إتمامُ هذا العمل، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به معدّه وقارئه، وأن يتجاوز عن صاحبه كلّ ما حصل فيه من خلل أو زلل، فإنّ الكمال لله وحده، ووقوع الإنسان في الخطأ والسهو أمرٌ لا مفرّ له منه، مهما بلغ من العلم، ومهما عكف على عمله مراجعة وتحقيقا وتنقيحا، ولقد كتب القاضي عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذرا عن كلام استدركه عليه فقال: "إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جلة البشر"[1].

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[1] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، ج1، ص14.

المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد المطبوعة:

الكتب والرسائل:

1. ابن الأثير، نصر بن محمد: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، د.ط، د.تا.
2. ابن السراج، محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.تا،.
3. ابن بدران، عبد القادر بن أحمد: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.تا.
4. ابن حنبل، أحمد: المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م.
5. ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
6. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
7. ابن فارس، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
8. ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.
9. ابن كثير الدمشقي، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ-1999م.
10. ابن ماجه، محمد بن يزيد: سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.تا.
11. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
12. ابن منقذ، أسامة بن مرشد: بلباب الآداب، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1407هـ - 1987م.
13. الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، .
14. امرئ القيس بن حجر: الديوان، د.ط، د.تا.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

16. الترمذي، محمد بن عيسى: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
17. التفتازاني، مسعود بن عمر الشهير بالسعد: المطول شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2013.
18. الثعالبي، عبد الملك بن محمد: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، د.تا.
- الجاحظ، عمرو بن بحر:
19. البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ط، 1423هـ.
20. الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.
21. الجارم، علي وأمين، مصطفى: البلاغة الواضحة، دار المعارف، د.ط، د.تا.
22. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط1.
23. الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.
24. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م.
25. حفني ناصف وآخرون: دروس البلاغة، بشرح محمد بن صالح العثيمين، اعتنى بهما: محمد بن فلاح المطيري، مكتبة أهل الأثر، ط1، 1425هـ، 2004م.
26. الزّبيدي، محمّد بن محمّد: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، 1965.
27. الزركلي، خير الدين بن محمود: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
28. الزمخشري، محمود بن عمرو: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
29. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر: القواعد الحسان لتفسير القرآن، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م.
30. السكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987م.
31. الصعيدي، عبد المتعال: البلاغة العالية (علم المعاني)، مكتبة الآداب، مصر، ط2، 1411هـ-1991م.

32. الصعيدي، عبد المتعال: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ-2005م.
33. الصفدي، خليل بن أيبك: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ - 1987م.
34. الطبراني، سليمان بن أحمد: المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، د.ط، د.تا.
35. الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000م.
36. الطرابلسي، ابن عبد الحق العمري: دُرَرُ الفَرائدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشّحْنةِ (في علوم المعاني والبيان والبديع)، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1439هـ-2018م.
37. عتيق، عبد العزيز: علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ - 2009م، ص28 بتصرف.
38. العسكري، الحسن بن عبد الله الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، د.تا.
39. العسكري، الحسن بن عبد الله: كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.تا.
40. علي الجندي: علم المعاني، دار النهضة العربية مصر-، دط، دت، ص22.
41. عوني، حامد: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ط، د.تا.
42. الغزالي، محمد بن محمد، أبو حامد: المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م
43. قاسم، محمد، و: ديب محيي الدين: علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د.ط، 2003.
44. القزويني، محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، د.تا.
45. مسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.تا، رقم: 2022.
46. مطلوب، أحمد: أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.

47. النسائي، أحمد بن شعيب: السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.
48. النويهي، محمد: الشعر الجاهلي، منهج في دراسته وتقويمه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.تا.
49. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.تا.

المنشورات العلمية:

50. العليوي، يوسف: تعريف الخبر، مشاركة في موقع ملتقى أهل التفسير نشرت بتاريخ: 03/08/2007، رابطها على الشبكة: https://vb.tafsir.net/forum/القسم-العام/الملتقى-العلمي-للتفسير-وعلوم-القرآن/9299-معاني-الكلام-الخبر-والإنشاء
51. ربوزي سمير: معاني السؤال في القرآن الكريم، مقال نشرته مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الرابع عشر، ربيع الثاني 1437هـ - يناير 2016م.

فهرس المحتويات

مقدمة 01

المحاضرة الأولى: الفصاحة والبلاغة 03

أولا: تعريف الفصاحة، وبيان أنواعها وشروطها..... 03

ما يوصف بالفصاحة 03

فصاحة الكلمة 03

فصاحة الكلام 09

فصاحة المتكلم 10

ثانيا: تعريف البلاغة، وبيان أنواعها وشروط كل منها 11

ما يوصف بالبلاغة 11

بلاغة الكلام 11

بلاغة المتكلم 11

المحاضرة الثانية: نشأة علم البلاغة وأشهر أعلامه 13

عبد القاهر الجرجاني وبداية تشكّل علوم البلاغة، وارتسام حدودها 15

التشكّل النهائي لعلوم البلاغة عند السكاكي، ما له وما عليه 16

المحاضرة الثالثة: مدخل إلى علم المعاني 17

تعريف علم المعاني 17

الغرض من دراسة علم المعاني 18

أبرز محاور علم المعاني وأبوابه 18

المحاضرة الرابعة: الإسناد الخبري 22

تعريف الإسناد 22

تعريف الخبر 22

المحاضرة الخامسة: أغراض الخبر وأضربه 25

أغراض الخبر 25

أضرب الخبر 26

المؤكدات في اللغة العربية 27

خروج الخبر عن مقتضى الظاهر 28
المحاضرة السادسة: الإنشاء 30
تعريف الإنشاء 30
أقسام الإنشاء 30
أسلوب الأمر وأغراضه 31
أسلوب النهي وأغراضه 32
أسلوب الاستفهام وأغراضه 33
أقسام أدوات الاستفهام 34
أسلوب التمني وأغراضه 35
أسلوب النداء وأغراضه 36
المحاضرة السابعة: الذكر والحذف في البلاغة العربية 38
من أغراض ذكر المسند إليه 38
من أغراض ذكر المسند 39
من أغراض حذف المسند إليه 40
من أغراض حذف المسند 41
المحاضرة الثامنة: التقديم والتأخير في البلاغة العربية 43
مفهوم التقديم والتأخير في الكلام العربي 43
أبرز أغراض التقديم والتأخير في العربية 44
من أغراض تقديم المسند إليه 44
من أغراض تقديم المسند..... 45
تقديم متعلقات الفعل 46
المحاضرة التاسعة: أسلوب القصر في البلاغة العربية 48
تعريف القصر 48
أساليب القصر في العربية 48
أقسام القصر 49
أغراض القصر 50
المحاضرة العاشرة: الوصل والفصل في البلاغة العربية 52

تعريف الوصل والفصل 52
مواضع الوصل والفصل 52
مواضع الوصل 52
محسنات الوصل وعيوبه 53
مواضع الفصل 54
المحاضرة الحادية عشرة: الإيجاز والإطناب والمساواة في البلاغة العربية 57
الإيجاز في البلاغة العربية 57
أنواع الإيجاز 58
من فضائل الإيجاز 59
الإطناب في البلاغة العربية 60
أنواع الإطناب 61
المساواة في البلاغة العربية 62
خـاتمـة 64
قائمة المصادر والمراجع 65
فهرس المحتويات 69